

# کتابخانه

مجموعۃ عربیۃ ۱۰۰٪

## انسان و مہر و المانیا الارحامیۃ

بقلم  
جون فور و ہولای

ترجمہ: حسین الحق

مراجعة: عبدالرحیم سرور



کتاب سیاسیہ

# انقلابی جمہوریت الملائکہ الاحیاء

بقلم  
جنون فنور و جنولای



## تقديم

يبحث جون فورد جولاي في مؤلفه هذا الاسس الدستورية التي قامت عليها جمهورية ألمانيا الاتحادية ومالها من ارتباط وثيق بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أحاطت بتاريخ ألمانيا الماضى وبظروفها الحاضرة .

### والكتيب ستة فصول :

اختص الأول منها بالظروف التي دعت قوات الاحتلال الغربية ( أمريكا وبريطانيا وفرنسا ) الى التصميم على انشاء جمهورية فدرالية في مناطق احتلالها الثلاث وتسمية هذه الجمهورية بجمهورية ألمانيا الاتحادية أو الغربية ، اذ أن المنطقة الشرقية من ألمانيا كانت حين ذاك منطقة الاحتلال السوفيتى . وهنا يقدم لنا المؤلف عرضا تاريخيا موجزا للخلافات التي تارت بين حلفاء الغرب وشريكهم روسيا من جهة وبين هؤلاء الحلفاء الغربيين بعضهم وبعض من جهة أخرى .

ويقول المؤلف : ان هذه الخلافات كانت عاملا حاسما في قيام حكومة فدرالية بغربى ألمانيا .

ويتحدث في الفصل الثانى عن أعمال لجنة الدستور وعن

التكوين الفدرالى لهذا الدستور وعن موقف سلطات الاحتلال الغربية  
من النظم الدستورية الجديدة •

وفى الفصل الثالث يتحدث عن الحكومة الفدرالية فى المانيا  
انغرية وعن البرلمان الفدرالى وعن سلطات رئيس الجمهورية وعن  
المستشار ( رئيس الوزراء ) وموقفه من البرلمان الفدرالى ومن رئيس  
الجمهورية •

وينفرد الفصل الرابع بالتحدث عن الأحزاب السياسية وقانون  
الانتخاب •

أما الفصل الخامس فهو خاص بالحقوق الاساسية والحريات  
العامة وكذلك حقوق الشعب الالمانى الاقتصادية والاجتماعية •

والفصل الأخير وهو الخاتمة يتكلم فيه عن النضج السياسى  
للشعب الالمانى وكيف أنه استطاع النهوض من كبوته فى فترة  
وجيزة مما جعله موضع اعجاب العالم أجمع •  
وأخيرا يتكهن لهذا الشعب بمستقبل زاهر فى ظل السلام مع  
جيرانه أولا ومع العالم أجمع •

## مقدمة المؤلف

تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية  
(ألمانيا الغربية)

لقد أثبت في هذا البحث أن الأسس الدستورية لجمهورية ألمانيا الاتحادية ترجع في أصولها إلى التطورات الدستورية والسياسية في ألمانيا في الزمن الماضي وإلى حاجات ومصالح ألمانيا الغربية الحاضرة كما ترجع إلى نفوذ الحلفاء الغربيين في هذه البلاد خلال فترة الاحتلال •

ويجدر بي أن أشير إلى أن النظام الذي وضع لإدارة القطاع الغربي من برلين المنعزل عن بقية ألمانيا الاتحادية يعتبر حادثاً هاماً مثيراً في تاريخ ألمانيا الغربية ولكن لن نتعرض له بالبحث الطويل في هذه النبذة •

ولقد عرضنا بالبحث المسهب للقانون الأساسي ونظم الأحزاب البرلمانية الألمانية كما امتد بحثي لهذه الموضوعات حتى عام ١٩٥٠ ، أما بعد ذلك التاريخ فليست لدينا الوثائق الرسمية الكافية للبحث والتقدير •





## الفصل الاول

القرار الذي اتخذته لانشاء حكومة  
(المانيا الغربية)

### ١ - الخلاف بين دول الاحتلال الاربعة :

لقد كان انشاء جمهورية المانيا الاتحادية نتيجة للخلاف الذي  
تار بين دول الاحتلال الاربعة : بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية  
والاتحاد السوفيتي وفرنسا ، فقد ادى هذا الخلاف الى فشل الحلفاء  
فى معاملة المانيا كوحدة سياسية واقتصادية • وما كانت أية دولة من  
الدول الاربعة تريد لالمانيا أن تنقسم الى حكومتين تقع كل منهما تحت  
نفوذ كتلة من الكتلتين المتعارضتين : الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ،  
ولكن النزاع المتواصل بين وجهات النظر المتعارضة للحلفاء ادى  
تدرجيا الى التقسيم •

لقد كانت أوجه الخلاف كثيرة بين حلفاء الحرب العالمية الثانية  
ولكن الصخرتين اللتين تحطمت عليهما وحدة الرأى هما : اعادة بناء  
الاقتصاد الألماني ، والتعويضات الحرية المطلوبة من ألمانيا •

ولقد اجتمع رؤساء حكومات بريطانيا والولايات المتحدة  
والاتحاد السوفيتي فى بوتسدام فيما بين يوليو وأغسطس سنة ١٩٤٥  
لبحث هاتين المشكلتين ، واتفقوا على أن تعامل المانيا باعتبارها وحدة

اقتصادية وأن توزع السلع الرئيسية على مناطق الاحتلال المختلفة •  
وتم الاتفاق على إنشاء ادارات المانية للنقل والمالية والمواصلات  
والتجارة الخارجية والصناعة تحت رعاية « مجلس الاشراف المشترك  
للحلفاء » •

أما موضوع التعويضات فقد وضع له حل على أساس تخصيص  
المعدات الصناعية الالمانية وأموال ألمانيا في الخارج لتسديد التعويضات  
وتم الاتفاق أيضا على أن تستوفي روسيا نصيبها من التعويضات من  
منطقة الاحتلال الروسية كما يستوفي الحلفاء الغربيون نصيبهم من  
مناطق احتلالهم في المانيا الغربية •

كذلك اتفق على أن يحصل الاتحاد السوفيتي على المعدات  
الصناعية التي تعتبر غير ضرورية للاقتصاد الالمانى فى عهد السلام من  
مناطق احتلال الحلفاء الغربيين على أن يكون فى مقابلة مواد غذائية  
وفحم وأشياء أخرى ، واشترط أن يترك للألمان مايقوم بأودهم دون  
حاجة الى معونة خارجية •

وقد كانت اتفاقية بوتسدام تحمل بين ثناياها عناصر الخلاف بين  
الحلفاء، وكان أهم عنصر للنزاع مقدار التعويضات المطلوبة من  
ألمانيا • وكان الاتحاد السوفيتي قد اقترح أن تقدر التعويضات بعشرين  
ألف مليون دولار تحصل روسيا على نصفها •

وهكذا أصبحت إعادة بناء الاقتصاد الالمانى على الاسس  
الجديدة المتواضعة تتعارض مع مطالب روسيا من التعويضات •

كانت روسيا تضع التعويضات فى المقام الأول على حين كانت بريطانيا وأمريكا تريان ان تضعا فى الاعتبار الاول اعادة بناء الاقتصاد الالماني • ولما كانت مناطق احتلالهما فى العامين الأولين فى حاجة الى الاغذية والمواد الخام فقد طالبتا بان تستخدم الموارد الالمانية فى مناطق الاحتلال المختلفة للمنفعة المشتركة للشعب الالماني أجمع وما يتبع ذلك من رفع الحواجز عن تحركات الافراد والتجارة من مناطق الاحتلال المختلفة • وقد ألح مندوبو بريطانيا وأمريكا وخاصة عند انعقاد مجلس وزراء الخرجية فى باريس ( سبتمبر سنة ١٩٤٦ ) وفى موسكو ( مارس سنة ٤٧ ) وفى لندن ( نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٤٧ ) - على ضرورة تحقيق هذه المطالب ، ولكن روسيا أصمت أذنيها ومضت تجمع معدات المصانع والمنتجات لامن منطقة احتلالها فقط بل ومن مناطق احتلال حلفائها الغربيين • وأصرت روسيا على رفض شيوع الموارد الى أن تستطيع كل منطقة أن تعد وسائل انتاجها الخاصة •

وهكذا اضطر الحلفاء الغربيون الى وقف تصدير التعويضات من مناطق احتلالهم الى روسيا ابتداء من ربيع سنة ١٩٤٦ بناء على اقتراح الحاكم العسكري الأمريكى •

وبما ان فرنسا لم تكن طرفا فى اتفاقية بوتسدام فقد اعترضت بدورها على اعتبار ألمانيا وحدة سياسية واقتصادية • وأصر الجانب الفرنسى على ممارسة دول الحلفاء الثلاث فى انشاء ادارة مركزية لالمانيا بحجة أن هذا يتعارض مع الاشراف على مناطق المرور وبلاذ

الراين • وكان من رأى فرنسا أن يتم انشاء حكومة مركزية فى ألمانيا على مراحل ، وأن تكون المرحلة الاولى اقامة حكومات محلية واقليمية فى ألمانيا ، ثم يلى ذلك - ويقود شديدة - انشاء الحكومة المركزية • وعارض الاتحاد السوفيتى قيام فرنسا من جانبها بادماج اقتصاد اقليم السار فى الاقتصاد الفرنسى والى فى ضرورة أن يكون له نصيب فى الاشراف على اقليم الرور •

وفى يوليو سنة ١٩٤٦ أبدت الولايات المتحدة استعدادها لادماج منطقة احتلالها مع أية منطقة احتلال أخرى أو مع جميع مناطق الاحتلال فى وحدة اقتصادية •

وفى منتصف صيف سنة ١٩٤٧ قبلت بريطانيا الاقتراح الأمريكى وتم توحيد المنطقتين الأمريكية والبريطانية تحت حاكمين عسكريين أحدهما بريطانى والآخر أمريكى يساعدهما مجلس اقتصادى للمنطقتين ووحدات ادارية ألمانية للشئون الاقتصادية والأغذية والزراعة والنقل والمواصلات والخدمة المدنية والمالية •

ورفضت فرنسا الاقتراح الأمريكى واستكره الاتحاد السوفيتى بزعم أنه خرق لاتفاقية بوتسدام •

وكما أن حلفاء الحرب الاربعة قد فشلوا فى الوصول الى اتفاق بشأن ادارة مناطق الاحتلال ، فقد فشلوا أيضا فى تقرير شكل الحكومة الألمانية فى المستقبل •

كانت روسيا تريد حكومة مركزية قادرة على تحمل مسئولية

الوفاء بالتزامات ألمانيا قبل الحلفاء • وعارضت روسيا فكرة الحلفاء  
الغربيين الخاصة بإنشاء حكومة فدرالية بحجة أن هذا أمر يجب أن  
يترك الى انتخابات حرة يبدى فيها الشعب الألماني رأيه • وكانت  
روسيا ترى أن يعقد مؤتمر وطني يضم الأحزاب الديمقراطية  
ونقابات العمال الحرة وغيرها من المنظمات المناهضة للنازية ومن  
ممثل الولايات الألمانية لوضع مشروع الدستور •

أما بريطانيا وأمريكا فقد عارضتا إقامة حكومة مركزية قوية  
وقضت الدولتان أن يكون الحكم اشتراكا بين الحكومة المركزية  
وحكومة الولايات الألمانية • وأن تترك السلطة في حكومات الولايات  
على أن يترك للحكومة المركزية من الشؤون السياسية والقانونية  
والاقتصادية والمالية ما يضمن سير الإدارة الموحدة •

وقد افتتحت فرنسا في عام ١٩٤٧ بأنها لن تستطيع مواصلة إدارة  
منطقة احتلالها بعيدا عن زميلتيها الغربيتين وخاصة فيما يتعلق بنظام  
البنوك والنقد وبرنامج الاستيراد والتصدير وإعادة تنظيم صناعات  
الفحم والحديد والصلب •

ولما بدأ برنامج الانعاش الاقتصادي الأوروبي رأت فرنسا أن  
من واجبه التعاون مع بقية دول أوروبا الغربية وما يرتبط بذلك من  
عدم فصل اقتصادات منطقة احتلالها في ألمانيا عن اقتصاد المنطقتين  
البريطانية والأمريكية •

وعند احتتام مؤتمر وزراء الخارجية في لندن في ديسمبر

سنة ١٩٤٧ وافق ميسو ييرو وزير خارجية فرنسا زميله البريطاني والأمريكي على عقد مؤتمر من ممثلي الدول الثلاث في أوائل سنة ١٩٤٨ لبحث أرباح مناطق الاحتلال الثلاث .

## ٢ - مؤتمر لندن وقراراته

عقد المؤتمر في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٨ ومثلت فيه كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا ودول البنيلسوكس ( بلجيكا وهولنده ولوكسمبورج ) . وقد اتفق الوفدان البريطاني والأمريكي - قبل انعقاد المؤتمر - على اقناع الوفد الفرنسي بضرورة انشاء حكومة مركزية لالمانيا الغربية لها سلطة كافية على حكومات الاقاليم لتساهم في مجهود اعادة تعمير أوروبا الغربية وبناء جهازها الاقتصادي ، ولكن فرنسا اعترضت على الاقتراح البريطاني الأمريكي وظلت متمسكة برأيها الأول وهو أن تكون السلطة الحقيقية في أيدي الولايات دون الحكومة المركزية ، وذلك على الرغم من أن بريطانيا وأمريكا أوضحتا أنه اذا لم يكن للحكومة المركزية السلطة الكافية على الولايات فلن يكون من المستطاع اعادة بناء الاقتصاد الالماني وهذا بدوره سيتيح الفرصة للاتحاد السوفيتي لاستغلال الموقف .

والغريب في الموقف أن روسيا ظهرت بمظهر بطلة الدعوة الى الوحدة الالمانية ، ولكنها كانت تعتقد أن الوحدة أسهل طريق للشعبوية لاقحام نفسها في شئون ألمانيا الداخلية وفرض سيطرتها عليها .

أما دول البيلوكس فقد انحازت الى رأى فرنسا الذى يتلخص  
فى تركيز السلطة فى الولايات دون الحكومة المركزية فى ألمانيا  
الغربية •

ولما لم يستطع حلفاء الغرب الوصول الى اتفاق فى مؤتمر  
لندن أحيل الأمر الى حكامهم العسكريين فى برلين ، ولكن تبين فى  
برلين أن الهوة عميقة بين بريطانيا وأمريكا من جهة وبين فرنسا من  
جهة أخرى • وفى هذه الأثناء جد حادث ( فى ٢٠ من مارس ) كان  
عاملا حاسما فى تعديل فرنسا لموقفها : ذلك أن الحاكمسكرى  
السوفيتى انسحب من مجلس اشراف الحلفاء فى برلين ، وبذلك  
توقفت أعمال الحكومة الرباعية فى ألمانيا ، وأدركت فرنسا أنها اذا  
لم تتضمن لرأى حليفتيها الغربيين فسوف تمضى أمريكا وبريطانيا قدما  
فى تنفيذ مشروع الوحدة •

وأخيرا تم الاتفاق بين حلفاء الغرب الثلاثة على وضع نظام سياسى  
لألمانيا الغربية :

ونصت الوثيقة الأولى على أن هؤلاء الحلفاء الغربيين الثلاثة  
يخولون حكومات الولايات الألمانية سلطة عقد جمعية تأسيسية  
لوضع مشروع دستور ديموقراطى يهدف الى اقامة جهاز فدرالى  
يؤدى الى وحدة ألمانيا مع المحافظة على حقوق الولايات الألمانية  
ويقوم سلطة مركزية كافية ويحتوى على ضمانات لحقوق الأفراد  
والحريات •

وتضمنت الوثيقة الثانية إعادة النظر في تعيين الحدود بين  
الولايات •

والوثيقة الثالثة حددت مايتبقى لسلطات الاحتلال من حقوق  
على ألمانيا في أثناء فترة الاحتلال •

وهكذا نجد أن فرنسا سلمت أخيرا بوجهة نظر حليفتيها  
البريتين في مبدئين أساسيين : أولهما إقامة حكومة اتحادية ذات  
سلطات واسعة ، والآخر أن من حق الحكومة الاتحادية جمع  
الايادات بدلا من أن يظل هذا الحق مقصورا على حكومات  
الولايات •

٣ - كيف استقبلت ألمانيا هذا القرار الخاص بعقد جمعية  
تأسيسية ؟

وافقت حكومتا بريطانيا وأمريكا على قرارات مؤتمر لندن  
ولكن الجمعية الوطنية الفرنسية قابلتها بماء شديد وخاصة مايتعلق  
منها بمنطقة الرور ، وأخيرا حصلت الحكومة الفرنسية على موافقة  
الجمعية الوطنية على قرارات مؤتمر لندن بأغلبية ستة أصوات بعد أن  
قررت أنها احتفظت بحقها في بحث اتفاقية الرور من جديد •

وعلى الرغم من موافقة الحكومة الفرنسية على قرارات مؤتمر  
لندن فقد بدت معارضة شديدة للقرارات الخاصة بمستقبل الحكم  
في ألمانيا الغربية وشكل حكومتها القادمة وكانت هذه المعارضة  
على أشدها في منطقة الاحتلال الفرنسي بألمانيا ، فقد أصر الجنرال



كونيج الحاكم العسكري الفرنسى فى ألمانيا - عند اجتماعه مع الجنرال  
كلای الحاكم العسكري الأمريكى والجنرال روبرتسون الحاكم  
العسكري البريطانى - على معارضة وجهة النظر الأمريكية البريطانية .

أما وقع قرارات لندن على ألمانيا فقد كان له أثر آخر . لفلسم  
الامان بأن تحسن أحوال المانيا الاقتصادية نتيجة للمعونة الأمريكية  
واعطاء الألمان نصيبا أكبر فى حكم بلادهم يعتبران مزايا ذات قيمة  
كبيرة ولكنهما يتضمنان معنى خطيرا ، وذلك هو تقسيم المانيا الى  
مطريين أحدهما غربى والآخر سوفيتى وبذلك تؤجل معاهدة الصلح  
الالمانية الى أجل غير مسمى . وأبدى زعماء الحزبين الالمانيين الكبيرين  
وهما الحزب المسيحى الديمقراطى والحزب الاشتراكى عدم  
موافقتهم على أية خطوة تؤدى الى تقسيم المانيا النهائى . كذلك  
اعترضت الهيئات الالمانية المختلفة على الحقوق التى احتفظت سلطات  
الاحتلال بها لنفسها ، فقد قال الدكتور اينهولامير رئيس حكومة  
ولاية تمبرج - بادن : كنا نتوقع أن يضع مؤتمر لندن حقوق الشعب  
الالمانى تجاه سلطات الاحتلال فإذا به يضع حقوق سلطات الاحتلال  
تجاه الشعب الالمانى ، وفى أثناء هذه المرحلة كان الحصار السوفيتى  
لبرلين كابوسا مزعجا عند الرأى العام فى ألمانيا الغربية ، وخشى الشعب  
فى ألمانيا الغربية أن يعمد السوفيت الى القيام باستفزازات جديدة  
إذا ماتم انشاء حكومة فى مناطق احتلال الحلفاء الغربيين لبلادهم .

ولما وضعت قرارات لندن أمام حكام الولايات الالمانية الذين  
اجتمعوا فى كوينز من ٨-١٠ من يولية قرروا أن من المصلحة تجنب

انشاء دولة المانية فى ألمانيا الغربية وحدها • وطالبوا بتأجيل عقد الجمعية التأسيسية ووضع الدستور الى أن يهيا الجو لقيام دولة تضم جميع الاراضى الالمانية ، لألمانيا الغربية وحدها على أنهم وافقوا على وضع مشروع قانون أساسى لمناطق الاحتلال الغربية يتم على أيدي هيئة منتخبة من مناطق الاحتلال الثلاث •

وكان للقرارات التى اتخذها حكام الولايات الالمانية وقع سيئ • فى نفوس المسؤولين الغربيين وخاصة الأمريكين • وأبلغ الجنرال كلاى ممثل سلطات الاحتلال الأمريكية حكام الولايات أنهم تغلوا عنه فى نصاله ضد الروس للسيطرة على برلين •

وفى ٢٦ من يوليو اجتمع الحكام العسكريون لمناطق الاحتلال الغربية الثلاث مع حكام الولايات الالمانية وأبلغوهم أنه فى حالة عدم قبولهم لقرارات مؤتمر لندن فان إعادة السلطة الى أيدي الالمان سوف تؤجل الى أجل غير مسمى • ولم يسع حكام الولايات الالمانية حين ذاك الا الاذعان خشية أن يؤدي رفضهم القبول الى تعطيل تطبيق مشروع مارشال فى المانيا ، ومن ثم الى وقف حركة الانعاش الاقتصادى فى بلادهم والى اضعاف كفاحهم ضد حزب الوحدة الاشتراكى وغيره من الهيئات فى منطقة الاحتلال السوفيتية •

#### ٤ - مؤتمر شيمسيه : heron chimace

فى ٢٥ من يوليو قرر حكام الولايات تشكيل لجنة من الخبراء فى القانون الدستورى لوضع مشروع للمستور المؤقت يعرض على

المجلس البرلماني الذي يبدأ انعقاده في الاول من سبتمبر • وقد ضمت اللجنة عضوا عن كل ولاية وعضوا عن برلين الغربية •

وفي ثلاثة عشر يوما اتمت اللجنة وضع دستور مؤقت يتناول حقوق الانسان والتزامات الحكومة الفيدرالية وغيرها من مباحث الدستور • واتخذت اللجنة دساتير الولايات ودستور ويمار Vemar نموذجا تسير على منواله • ويلاحظ أنه ظهر خلاف كبير بين أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالسلطات التي تتولاها الولايات وتلك التي تتولاها الحكومة الفيدرالية •

#### • - تنظيم البرلمان الفدرالي :

كان أول ما اهتم به حكام الولايات عقب المؤتمر الذي عقده مع الحكام العسكريين لمناطق احتلال الحلفاء هو الموافقة على الشروط التي يجب أن توضع لعقد البرلمان الفدرالي • وقد اتفقوا على أن تنتخب مجالس الأقاليم نوابا يمثلونها في هذا البرلمان بواقع مندوب عن كل ٧٥٠ ألفا من السكان على أن تضيف كل ولاية في النهاية نائبا عن أي كسور للسبعمئة والخمسين ألفا بشرط أن تزيد على ٢٠٠ ألف •

وقد مثلت جميع الاحزاب السياسية في هذا البرلمان الفدرالي بالنسبة التي كانت عليها في مجالس الولايات • وقد مثل الحزب الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاشتراكي المسيحي والحزب الديمقراطي الاشتراكي في البرلمان الفدرالي ٢٧ نائبا لكل حزب

ومثل حزب الأحرار الديموقراطيين خمسة نواب ، ومثل كلا من الحزب الالمانى وحزب الوسط والحزب الشيوعى عضوان ، ومثل برلين خمسة نواب ليس لهم حق التصويت : منهم ثلاثة من الاشتراكيين الديموقراطيين وواحد من الحزب الديموقراطى المسيحى وواحد من حزب الديموقراطيين الأحرار •

واجتمع البرلمان فى بون فى الأول من سبتمبر وانتخب رئيسا له الدكتور كونراد اديناور زعيم الحزب المسيحى الديموقراطى واختير كل من الهرادولف شونفيلد والدكتور هرمان شيفر والدكتورة هيلين ويبر والهركريستيان شتوك والدكتور ماكس بيكر والسيدة هيلين ويزل ليكونوا مكتب الرئاسة الذى يساعد الرئيس فى ادارة أعمال المجلس • وقسم الاعضاء الى لجان لحقوق الانسان وتوزيع السلطات المالية والتنظيم الادارى والعدل ولجنة لمشكلات الاحتلال وأخرى للمشكلات الانتخابية •

وفى الفترة من سبتمبر الى يناير التالى تم وضع مشروع الدستور المؤقت كما تمت قراءته الثانية فى البرلمان الفدرالى •

وفى مارس بدأت مرحلة جديدة : ذلك ان الحكام العسكريين لمناطق الاحتلال قدموا اعتراضاتهم على الدستور الجديد عند القراءة الثالثة لمشروعه وأبلغوا المجلس أنه ليس من اختصاصه وضع قانون انتخابى •

ولما ساد الركود جو المحادثات بين الحكام العسكريين والبرلمان

الفدرالى أحيل الامر الى وزراء خارجية الحلفاء المجتمعين فى واشنطن وتم اتفاهم على تسوية الخلافات وازالة حالة الركود . وأخيرا تمت تسوية الخلافات بين الحكام العسكريين لمناطق الاحتلال وبين ممثلى البرلمان الفدرالى فى ٢٥ من ابريل .

وكانت المرحلة الثالثة من مراحل تشكيل البرلمان الفدرالى عند القراءة الاخيرة لمشروع الدستور المؤقت . وفى ١٢ من مايو وافق الحكام العسكريون نهائيا على مشروع الدستور المؤقت .

#### ٦ - النظام الاساسى لسلطات الاحتلال :

لم يكن للقانون الاساسى الذى وضعته سلطات الاحتلال الفرية الثلاث لتحديد حقوقها قبل الحكومة الفدرالية أى أثر على سير المناقشات الخاصة بالدستور المؤقت ، فباستثناء النصوص الخاصة بمناطق الاحتلال التى لاندخل ضمن الجمهورية الفدرالية وباستثناء النصوص الخاصة بالدفاع نجد أن الدستور المؤقت وضع كما لو كانت سلطات الاحتلال لاوجود لها بالمره .

ولقد احتفظت سلطات الاحتلال بالسلطات اللازمة لضمان تنفيذ الاهداف الاساسية التى من أجلها فرض الاحتلال ، ومن هذه الاشراف على العلاقات الخارجية لالمانيا والتجارة الخارجية واقليسم الرور والتعويضات ومستوى الصناعة ونزع السلاح وحل المنظمات العسكرية والحفاظة على أمن قوات الاحتلال وهكذا .

كذلك احتفظت سلطات الاحتلال لنفسها بحق العودة الى ادارة  
الجهاز الحكومى اذا حدث طوارئ تهدد أمن البلاد •

ولم يبد حكام الولايات الالمانية ارتياحهم الى القيسود الكثيرة  
التي فرضتها عليهم سلطات الاحتلال ، وكانوا يرون أن يكتفى القانون  
الاساسى لسلطات الاحتلال بالنص على أن يحتفظ لهذه السلطات  
فقط بمسائل الامن والدفاع والاحتفاظ بنظام ديمقراطى فى المانيا  
وعدم وجود أى تنظيمات عسكرية أساسية •

أما ما عدا ذلك كالتجارة الخارجية وادارة الرور والتعويضات  
فتنحصر سلطة الاحتلال فى الاشراف على الادارات الالمانية القائمة  
بالعمل فى هذه الميادين •

ولقد وافقت الحكومات الغربية الثلاث التى لها قوات احتلال  
فى ألمانيا على التساهل بعض الشيء مع البرلمان الفدرالى فى تحديد  
نصوص القانون الاساسى لسلطات الاحتلال ، ولكنها احتفظت فى  
جميع النقط الاساسية بما نصت عليه اتفاقية لندن •

## الفصل الثاني

### الأساس الفدرالى للدستور المؤقت

#### ١ - النظام الفدرالى فى ألمانيا والولايات المتحدة :

ولو أن النظم الدستورية فى كل من ألمانيا والولايات المتحدة يطلق عليها أنها « فدرالية » فإنها تختلف اختلافاً بيناً فى مميزاتة الأساسية • وهذا ما حدا بالمراقبين الأجانب وخصوصاً منهم أولئك الذين لهم خبرة واسعة بالنظم الفدرالية الأمريكية أو بنظام الكومنولث البريطانى الى أن يعتبروا حكومة ألمانيا بعيدة عن الأوضاع الفدرالية الحقيقية •

كذلك تاروت خلافات كثيرة بين البرلمان الفدرالى وسلطات الاحتلال الأمريكية على تفسير ما جاء فى اتفاقية لندن خاصة بالنظام الفدرالى فى ألمانيا •

ان أهم ما تتميز به العلاقة بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات فى الولايات المتحدة الأمريكية هو صفة الازدواج أو الثنائية: فهناك السيادة المزدوجة للشعب باعتباره يضم مواطنين فى الولايات وفى الاتحاد الفدرالى ، وهناك التشريع المزدوج والادارة المزدوجة والقضاء المزدوج ، وهذا ما يسبر عنه باسم الفدرالية العمودية أو الرأسية •

أما الفدرالية الألمانية فهي « فدرالية أفقية فالتشريع والتوجيه السياسي يتم في الحكومة المركزية ولكن ممثلي حكومات الولايات يشتركون اشتراكا مباشرا في ممارسة هذه السلطات المركزية » وقد احتفظت الولايات الألمانية لنفسها بحق التشريع في المسائل ذات الصبغة المحلية المحضة كمسائل التعليم والشئون الدينية والثقافية والحكم المحلي • وعلى الرغم من ازدياد سلطة البرلمان الفدرالى وانشاء بيروقراطية فدرالية ضخمة لانزال الصفة الغالبة على الرايخ الألمانى هى الاسترشاد بدستور الرايخ الذى وضع عام ١٨٧١ •

ولا ننسى في هذا المقام أن الرايخ الألمانى يستمد سلطاته من الماضى البعيد فى حين أن الفدرالية الأمريكية تفقر الى هذه التقاليد الموروثة •

كذلك لا ننسى العامل الجغرافى : فالولايات المتحدة تمتد من الساحل الشرقى لقارة أمريكا الى الساحل الغربى لهذه القارة واذن فلا بد من افساح المجال للتشريع المحلى كى يتم على نطاق واسع • والفدرالية الأمريكية قامت على اساس تهيئة أكبر قسط من الحرية للولايات وهنا يقول « جيمس ماديسون » :

« ان النظام الفدرالى خير حارس على الحريات والامن والسعادة التى يتمتع بها الانسان » •

ويرتبط النظام الفدرالى فى الايديولوجية الأمريكية ارتباطا مباشرا وثيقا بالحرية الديمقراطية •



أما وقد بنا الاسس التي قامت عليها الفدرالية الامريكيسية  
فلنذكر كلمة عن النظام الفدرالى فى المانيا الغربية :

لقد نشأت النظم الفدرالية فى المانيا فى ظروف منفايرة كل  
المنفايرة لما هو حاصل فى أمريكا • فلم تجد الفدرالية الالمانية أرضا  
بكرا لتفرض بها ما شاعت من زروع وانما وجدت بلادا تضم عددا  
كبيرا من المالك والامارات والدوقيات ، حتى لقد كان بها فى نهاية  
عهد الامبراطورية الرومانية المقدسة نحو ١٧٠٠ وحدة اقليمية  
منفصلة • وعلى الرغم من أن عملية ادماج هذه الوحدات الاقليمية  
قد بدأت خلال المائة والخمسة والعشرين عاما التى تلت مؤتمرفينا  
فقد ظلت هذه الوحدات من الكثرة بحيث لم تسمع بقيام نظام  
فدرالى •

وانك لتجد الخمس والعشرين وحدة الاقليمية التى بدأ بها  
بسمارك امبراطورية المانيا تتردد بين بروسيا التى يبلغ سكانها ٢٤.٧  
مليون ومساحتها ١٣٤.٦١٦ ميلا مربعا ، وشاومبرج ليا التى  
يلغ تعداد سكانها ٣٣ ألف نسمة فقط ولا تزيد مساحتها عن ١٣١  
ميلا مربعا • وعند وضع دستور ويمار كانت بروسيا تضم ٣/ سكان  
المانيا وبافاريا وسكسونيا الخمس ، والأجزاء الباقية كلها تضم الخمس  
الأخير •

وسد تفكك امبراطورية نابليون عاد الامراء الالمان الى أوضاعهم  
السابقة فى الولايات التى يحكمونها ، لكل منهم سياسته الخارجية

الخاصة وجيشه وبوليسه وعملته الخاصة بل وحواجزه الجمركية وكانت اجتماعات البرلمان ( الدايت ) الفدرالى تحت رئاسة النمسا أشبه شئ باجتماع ممثلى البلاد المستقلة ذات السيادة الكاملة على أراضيها • ومدلول عبارة « شخص فدرالى » فى أمريكا : المواطن الذى يرغب فى تقوية الحكومة المركزية ، أما فى ألمانيا فان مدلول هذه العبارة : « الشخص الذى يسعى الى اضعاف الحكومة المركزية » •

هذا وان عملية توحيد ألمانيا التى حمل لواءها بسمارك لم تكن فى الحقيقة تستهدف تحويل ألمانيا الى دولة وطنية حرة ، ولكن هدفه الاساسى فرض سيطرة بروسيا على جميع الولايات الألمانية غير أنه أدرك أن هذا الهدف لن يتحقق الا اذا أوجد حلا للمشكلة الألمانية فى مجموعها بشرط أن يتم التوحيد - اذا قدر له أن يتم - تحت زعامة بروسيا •

والواقع أن ماتم بعد حروب بروسيا مع النمسا ( ١٨٦٦ ) ومع فرنسا ( ١٨٧١ ) • لم يكن اتحاد بروسيا مع الولايات الألمانية الأخرى وانما كان فى الحقيقة اتحاد الولايات الألمانية مع بروسيا •

ويمثل السلطة الفدرالية مجلسان مجلس ممثلى الولايات ( bundesrat البرلمان الفدرالى bundestag أو refchstag ولايصبح التشريع الفدرالى نهائيا الا بموافقة البوندسرات ، كما أن البوندسرات هو الذى يحدد أى التشريعات تعرض على البرلمان الفدرالى •

ويلاحظ أن بروسيا كانت تسيطر على مجلس ممثلى الولايات  
(البوندسرات) بحكم كثره عدد اصواتها فلها ١٧ صوتا من بين ٥٨  
صوتا وهى التى يتكون منها هذا المجلس •

ورئيس وزراء بروسيا هو مستشار الرايخ وهو بحكم وظيفته  
رئيس مجلس ممثلى الولايات (البوندسرات) وتستطيع بروسيا تعطيل  
أى تشريع لا يوافقها لانه يكفى مراضة ١٤ عضوا فى البوندسرات  
لأى تشريع كى توقف اجراءاته •

وفى ويمار عندما نزلت الاسر المالكة فى جميع أنحاء الرايخ  
الالمانى عن عروشها وأصبحت بروسيا موقلا للحكم الجمهورى  
الديموقراطى بدا كأن الباب فتح على مصراعيه للديموقراطيين الذين  
هم الورثة السياسيون لاجرار عام ١٨٤٨ ، وعزز الديموقراطيون  
مركزهم بتضامنهم مع الديموقراطيين الاشتراكيين لتأسيس حكم  
ديموقراطى فى ألمانيا وقد اقترح هوجو برويس الذى وضع أول  
مشروع لدستور ويمار انشاء حكومة المانية موحدة على أن تختص  
الولايات الالمانية بالشئون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية • وقد  
عارضت الولايات سلب السلطة من أيديها وأخيرا قبلت مشروع  
الدستور الذى وضعه برويس مع اجراء بعض تعديلات فيه بحيث  
ينشأ مجلس للولايات بدلا من مجلس الشيوخ الذى اقترحه  
برويس •

ولما كانت بروسيا تحت النظام الجديد الذى وضع لجمهورية  
ويمار تعتبر دولة داخل الدولة فقد شكلت لجنة فى عام ١٩٢٨ بغرض

إعادة تنظيم الولايات وقررت اللجنة إلغاء حكومة بروسيا وادماجها في حكومة الرايخ الألماني •

وفي عام ١٩٣٢ أجريت الانتخابات العامة وأصبح النازيون يسيطرون على بروسيا • وقد حاول بروننج مستشار الرايخ وقف تيار النازية ولكنه عزل قبل أن ينفذ فكرته •

وهكذا يرى القارىء من اختلاف ظروف نشأة النظام الفدرالى فى أمريكا وألمانيا واختلاف وسائله أن كلا من النظامين اتجه وجهة مغايرة للآخر •

ففى أمريكا تم الاتحاد الفدرالى بالاتفاق والتراضى بين الولايات فى حين أن هذا الاتحاد فى ألمانيا فرضته الولاية الكبرى وهى بروسيا على ولايات أضعف منها ولكنها ذات حقوق وتقاليد موروثة • واذن فالنظام الفدرالى فى ألمانيا لم يكن متمشياً مع الأوضاع الديمقراطية والإصلاح القائم على مبادئ الحرية •

## ٢ - الوضع الدستورى للولايات :

فى عام ١٩٤٨ لم تكن الولايات الألمانية الاحدى عشرة أكثر من أقسام إدارية تابعة لحكومة الرايخ التى أقامها هتلر • وفى مناطق احتلال الحلفاء الغربيين لم يبق من هذه الولايات - من الناحية التاريخية والتقليدية - الا ثلاث وهى بافاريا وبريخى وهيمبورج ، أما الباقى فهى ولايات مستحدثة لم يلفت فى انشائها الى الروابط

الثقافية والاقتصادية والولاء التقليدي : شال ذلك أن ولايتي وورتمبرج وبادن قسمتا الى وورتمبرج - بادن ، وبادن ، وورتمبرج - هو هنزولرن ، ورفع البريطانيون شلزوريج هولشتيى الى مستوى الولايات ، وكونت من منطقة الرور وما حولها ولاية جديدة هي بمالى الراين - وستفاليا •

والواقع أنه لم يكن لهذه الولايات الا بعض مظاهر الاستقلال ، ولم يكن لديها سلطات حقيقية ، أما سيادتها على أراضيها فتكاد تكون فى حكم العدم ، وكانت السلطة الحقيقية فى منطقتي الاحتلال البريطانية والأمريكية فى أيدي المجلس الاقتصادى المشترك •

### ٣ - موقف الاحزاب من النظام الفدرالى :

على الرغم مما كان يترى هذا النظام الفدرالى من نقص فقد قبلته جميع الاحزاب الالمانية ماعدا الحزب الشيوعى • ذلك أن فكرة الوحدة كانت موضع نفور شئب قاسى الأمرين من الحكم الدكتاتورى ، فضلا عن أن بافاريا وورتمبرج - بادن وهانوفر ومدن الاتحاد الهنسى وبلاد الراين كانت معاقل تاريخية للوطنية المحلية • وعندما انعقد البرلمان الفدرالى كانت الضالية العظمى من الاعضاء تعتبر هذا النظام الفدرالى قضية مسلما بها ، وكانت نقطة الخلاف بينهم شكل هذه الفدرالية ومداها ولكن الشيوعيين بذلوا أقصى جهد فى مهاجمة فكرة انشاء حكومة فى المانيا الغربية ، ولما لم يفلحوا فى حملتهم حولوا اتجاههم الى المطالبة بتركيز السلطة فى

الحكومة الجديدة فى أيدى برلمان شعبى يأتى عن طريق انتخابات  
حرة واقامة حكومة شعبية تعمل بتوجيه من هذا البرلمان •

والخلاف بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب المسيحي  
الديموقراطي فى نظرية كل منهما الى الاتحاد الفدرالى أن الاشتراكيين  
كان شعارهم « تخطيط مركزى وادارة لامركزية » • أما المسيحيون  
الديموقراطيون فيرون أن تمنح الولايات حقوقا تشريعية واسعة وأن  
تكون للبرلمانات الاقليمية من سلطة التشريع ما للبرلمان الفدرالى •

#### ٤ - دستور البرلمانات الاقليمية :

لم تقتصر مهمة البرلمان الفدرالى على أنه الوسيلة التى بها  
تشارك الولايات فى سن القوانين الفدرالية وتخطيط سياسة الدولة  
ولكنه الحارس على حقوق الولايات أو « مركز المراقبة » كما يقول  
الامان ، فمن طريقه يستطيع ممثلو الولايات مراقبة نشاط الحكومة  
الفدرالية ولهم حق التدخل اذا تخطت الحكومة الفدرالية سلطاتها •

#### تكوين المجلس التالى :

كانت هناك ثلاثة آراء بخصوص تكوين هذا المجلس :  
فالاقترح الاول أن يكون مجلسا مشكلا من ممثلى الولايات  
والاقترح التالى أن يكون مجلس شيوخ تنتخب البرلمانات  
الاقليمية اعضاء •

والاقترح الثالث أن يكون مجلسا مشتركا تمثل فيه حكومات  
الولايات كما يكون به أعضاء ينتخبهم البرلمان الفدرالى •

وكانت الفكرة الراجحة فكرة انشاء مجلس شيوخ لأن هذا يضم المواطنين الممتازين المعروفين بخبرتهم فى الصناعة وشئون نقابات العمل وشئون الجامعات وغيرها ، غير أنها لقيت معارضة قوية من الديمقراطيين الأحرار والديموقراطيين الاشتراكيين وأحزاب الوسط والشيوعيين وعند الاقتراع تمت الموافقة على الاقتراح الأول وهو تشكيل مجلس من ممثلى الولايات •

### مدى تمثيل الولايات :

كانت الخطوة التالية هى مدى تمثيل الولايات فى المجلس  
الفدرالى •

كانت القاعدة فى المجالس السابقة أن يكون لكل ولاية صوت واحد يضاف الى ذلك صوت آخر فى الولايات الكبرى عن كل ٧٠٠ ألف من السكان • وعلى هذا الاساس كان يمثل بروسيا فى البرلمان الفدرالى طبقا لاحصاء ١٩٢٥ ، ستة وعشرون عضوا ويمثل بافاريا أحد عشر عضوا وسكسونيا سبعة وورسمبورج أربعة وبادن ثلاثة وثورنجنى وهس وبريمن اثنان لكل منها وواحد لكل من الولايات الباقية •

ولكن هذا التقسيم واجه اعتراضا قويا بحجة أن الولايات الكبرى تظلم على الولايات الصغرى ، ولذلك فإن البرلمان الفدرالى الذى يعتقد على هذه الاسس لا يمثل الشعب الالمانى تمثيلا صحيحا وانما يمثل الولايات الكبرى • وأخيرا تم الاتفاق على حل وسط ،

وهو أن يكون لكل ولاية ثلاثة أصوات ، على أن الولايات التي يزيد عدد سكانها على مليونين يكون لها أربعة أصوات والتي يزيد سكانها على ستة ملايين يكون لها خمسة أصوات .

### **نصيب حكومات الولايات من المناصب الكبرى في البرلمان الفدرالى:**

كانت القاعدة في المجالس السابقة أن تأخذ كل ولاية حصتها من المناصب الكبرى في البرلمان الفدرالى ، وكان كبار الموظفين يؤدون دورا هاما بحيث يصبح وجود الوزراء الاقليميين غير ضرورى الا فى بعض المسائل الهامة ، ولكن الحزب الاشتراكى الديمقراطى اعترض على هذا الوضع قائلا : ان البرلمان الفدرالى يصبح بذلك هيئة بيروقراطية وهذا يتنافى مع روح الديمقراطية الصحيحة التى يجب أن تستجيب للرغبات الشعبية .

وأخيرا استقر الرأى على أن حق التصويت عن الولاية لا يمارسه موظف مدنى ولا يتم عن طريق التليفون أو التلغراف ولكن يتم بحضور أحد وزراء الولاية بصفته ممثلا لحكومة هذه الولاية .

### **٥ - السلطات المخولة للبرلمان الفدرالى :**

من الناحية الشكلية كان البرلمان الفدرالى الجديد وسطا بين البرلمان الفدرالى لفترة ١٨٧١ - ١٩١٨ وبرلمان ويمار ، ولكنه من الناحية الموضوعية كان أقوى من الاثنين تمثيلا لمصالح الولايات .



ولهذا البرلمان الجديد وظيفتان احدهما تشريعية والاخرى تنفيذية، وتزداد سلطته التشريعية حتى تبلغ حد اجراء تعديلات دستورية ووضع القوانين الفدرالية بوجه عام ، والقوانين الفدرالية التي ترتبط بمصالح الولايات على وجه الخصوص •

### التعديلات الدستورية :

لم يكن في دستور ويمار نص على حق مجلس الولايات في الاعتراض على التعديلات الدستورية • واذا لم يوافق على أى تعديل دستوري يجريه البرلمان الفدرالى فعليه أن يطالب باستفتاء شعبى عام وفي حالة التجائه الى الاستفتاء الشعبى فمن حق البرلمان الفدرالى الموافقة على التعديل بأغلبية الثلثين •

وتحت النظام الجديد كان هناك شبه اجماع على أن لمجلس الولايات السلطة فى ادخال تعديلات دستورية مثله فى ذلك مثل البرلمان الفدرالى على أن يتم التعديل بموافقة أغلبية الثلثين فى كل من المجلسين •

### فى التشريع :

تسابق الأحزاب السياسية المختلفة فى تقديم اقتراحات خاصة بالأغلبية اللازمة فى البرلمان الفدرالى لابطال حق مجلس الولايات فى الاعتراض على التشريعات التى يصدرها البرلمان الفدرالى • وقد انتهى الامر الى العمل بالقاعدة الآتية :

إذا اعترضت أغلبية مطلقة من أعضاء مجلس الولايات على

تشريع فيمكن ابطال اعتراضها بأغلبية مطلقة من أعضاء البرلمان  
الفدرالى ، وإذا تم الاعتراض بثلاثي الاعضاء فيمكن ابطاله أيضا .  
بأغلبية الثلثين من عدد الاعضاء الحاضرين في البرلمان الفدرالى بشرط  
ألا تقل نسبتهم عن الأغلبية المطلقة من مجموع الأعضاء .

وتنحصر سلطة مجلس الولايات الحقيقية في التشريعات  
الخاصة بمصالح الولايات ، ففي هذه الحالة لا بد من موافقة المجلس  
على التشريعات كي تصبح نافذة المفعول .

#### في الناحية الإدارية :

يمارس مجلس الولايات سلطات واسعة على الجهاز الادارى  
الفدرالى وهذا منطلق طبيعي اذ أن النظام الفدرالى في ألمانيا الغربية  
يقوم على اساس أن المهمة الاساسية للولايات الألمانية المختلفة مهمة  
إدارية . ويتضمن القانون الاساسى للدولة نصوصا واضحة صريحة  
عن العلاقات الدستورية بين الادارة الإقليمية والادارة الفدرالية .  
ومن حق مجلس الولايات التدخل المباشر في القرارات الفدرالية  
الخاصة بهذه العلاقة . ومن هنا نجد أن مجلس الولايات يرتبط  
عمله ارتباطا قويا بالقرارات التي يتخذها الوزراء الفدراليون خاصة  
بالتشريعات المحلية .

#### ٦ - السلطات التشريعية لكل من الاتحاد الفدرالى والولايات :

يحدد الدستور السلطات التشريعية المخولة للاتحاد الفدرالى

وطبقا للنصوص الدستورية فإن الاتحاد له سلطة كاملة على ثلث المسائل التشريعية ، كما أنه يشترك مع مجلس الولايات في الثلثين الباقين . على أنه من الملاحظ أن سلطاته في المسائل المشتركة تمنح على سلطة مجلس الولايات بحيث يمكن القول أن هذه هي الأخرى داخلة في نطاق سلطة التشريع الفدرالى .

والواقع أن الأحزاب البرلمانية كلها أجمعت على تركيز السلطات التشريعية في البرلمان الفدرالى وقد جاء هذا في وقت كانت ألمانيا تواجه فيه متاعب جمة بسبب النقص الخطير في الانتاج الصناعى وفى الوقود والمواد الغذائية مما تحتم معه منح هذه السلطات للبرلمان الفدرالى لمواجهة الخطر .

### **سيطرة البرلمان الفدرالى فى المسائل التشريعية :**

ترتكز هذه السيطرة على نقطتين : الأولى ما للبرلمان الفدرالى من حق مطلق فى بعض الميادين التشريعية ، والأخرى مشاركة للمجلس الأقليمى فى بقية التشريعات .

وقد حاولت سلطات الاحتلال الحدم من سيطرة البرلمان الفدرالى على الشؤون التشريعية ولكن هذه المحاولات قوبلت باعتراض شديد واحتفظ البرلمان الفدرالى بسلطاته التشريعية الواسعة بحجة أنه لا بد من صيانة الوحدة التشريعية والاقتصادية للبلاد .

ويلاحظ أن القانون الاساسى أفلح فى ابعاد سلطات الاحتلال

م ٣ انشاء جمهورية ألمانيا

وكذا المحكمة العليا عن المسائل الخاصة بالحقوق التشريعية للبرلمان  
الفدرالى وهكذا استقرت السيطرة التشريعية لهذا البرلمان •

### السلطات الأساسية والضمينية :

من المسلم به فى النظام الفدرالى أن هذا النظام يملك سلطتين:  
احدهما اساسية والاخرى ضمنية : فمن المسائل الاساسية تحديد  
موقع العاصمة الفدرالية وتحديد العلاقات بين سلطات الاحتلال  
والجمهورية الفدرالية • أما السلطات الضمنية فهى تلك التى لا بد منها  
كى يستطيع الاتحاد الفدرالى ممارسة المسائل التى فى دائرة  
اختصاصه •

### المسائل المختلف عليها :

لم يكن هناك خلاف بين الأحزاب على المسائل التى تقع فى  
دائرة اختصاص البرلمان الفدرالى وتلك التى تخص بها الاقاليم الا  
ما كان منها بطبيعته من اختصاص الولايات وحدها ، أى أنه لا يمثل  
مصلحة عامة تشمل الوطن الالمانى أجمع ومن مثل هذه المسائل  
البوليس الجنائى الاقليمى وتعزيز البحث العلمى وتنظيم المحاكم  
الادارية والمسائل الخاصة بالمرور والطرق وتنمية الانتاج الزراعى  
وانتاج الغابات وتنظيم تجارة المواد الغذائية والبنور وما شابهها •

ومن المسائل التى تمسكت بها سلطات الاحتلال عدم  
السماح بوضع قوات بوليسية كبيرة تحت سلطة الحكومة  
المركزية •

## ٧ - الجهاز الإداري :

إذا كان الدستور قد قرر سيطرة البرلمان الفدرالى على المسائل التشريعية فإن الولايات بدورها حظيت بدور رئيسي فيما يخص بالشئون الادارية . ويرجع منح حكومات الولايات سلطات واسعة فى الشئون الادارية الى التجربة التى مرت بها ألمانيا فى دستور ويمار ، فقد أباح هذا الدستور لحكومة الرايخ انشاء أجهزة ادارية تابعة لها فى مختلف الولايات وكان من نتيجة ذلك فشل النظام الفدرالى فى ذلك الوقت .

وقد حدد القانون الاساسى الميادين التى يمارس فيها الاتحاد الفدرالى نشاطه الادارى بوسيلتين :

١ - تحديد مدى الادارة الفدرالية .

٢ - تحديد مدى ونوع الظروف التى تستطيع فيها الحكومة الفدرالية التدخل فى السلطات الادارية المخولة للولايات .

القيود المفروضة على تدخل الحكومة الفدرالية فى الشئون الادارية للولايات :

يفترض القانون أن الجانب الأكبر من التشريعات الفدرالية يوكل أمر تنفيذها الى السلطات الحاكمة فى الولايات على أن تتحمل وحدها مسؤولية التنفيذ . وإذا حدث أن احدى الولايات عطلت أو عجزت عن تنفيذ التزاماتها الفدرالية طبقا للقانون الأساسى للدولة أو

للتشريع الفدرالى فى هذه الحالة يصحح من حق الحكومة الفدرالية أو بمعنى آخر الوزارة الفدرالية اتخاذ الاجراءات الضرورية اللازمة لارغامها على الوفاء بهذه الالتزامات بشرط أن يتم ذلك بموافقة مجلس الولايات • وتستطيع الولاية التى يقع عليها الارغام أن تلجأ الى المحكمة الدستورية ، ومن حق الحكومة الفدرالية كذلك أن تفرض نوعا من الاشراف كى تضمن مستوى الكفاية الادارية فى الولايات فى تنفيذ القوانين الفدرالية • وهذا يتم بوساطة ارسال مندوبين من حقهم الاتصال بالسلطات العليا فى الولايات للحصول على العلاقات اللازمة لحسن أدائهم لمهمتهم •

#### ٨ - الشئون المالية :

من المشكلات الكبرى التى واجهها واضعو الدستور الفدرالى مشكلة من له سلطة فرض الضرائب وجبايتها : هل يكون ذلك من حق الحكومة المركزية أو يترك لحكومات الولايات الحرية فى تدبير مواردها المالية ؟

إذا طبقنا النظام المعمول به فى الولايات المتحدة الامريكية أدركنا أن حق تدبير الموارد المالية أمره متروك للولايات نفسها فهى أدري بمدى مايشتمله سكان الولاية من أعباء ضريبية ومايمكن الانتفاع به من موارد هذه الولاية • غير أن واضعى الدستور الفدرالى لم يوافقوا على اتباع الطريقة الامريكية ، وهنا يقول الدكتور هويكر أشوف وزير حكومة مالية بروسيا :

• انا في ألمانيا لا نستطيع أن نجارى النظام الأمريكى  
ففى الولايات المتحدة من الممكن أن تفرض الحكومة الفدرالية  
ضرائبها الخاصة بالدخل وأن تفرض كل من الولايات ضرائبها  
أيضا • كذلك تستطيع الحكومة الفدرالية تحديد ضرائب  
الشركات بتشريعاتها الخاصة كما تستطيع كل ولاية على حدة  
أن تحدد فئة هذه الضريبة داخل نطاق الولاية ولكن ألمانيا  
فقيرة ، وإذا فهى تنيط فرض الضرائب وجمعها باحدى  
الحكومتين : فاما الحكومة الفدرالية واما حكومة الولاية •

ووجهة النظر الألمانية هذه لم ترق لسلطات الاحتلال التى  
كانت تعارض أى اتجاه لتركيز السلطة فى أيدى الحكومة المركزية.

#### عرض تاريخى لوجهة النظر الألمانية فى الأموال العامة :

وضعت أسس النظام الضريبى الفدرالى منذ عام ١٨٣٤ عندما  
دخلت غالبية الولايات الألمانية فى اتحاد جمركى مشترك •

وعند انشاء الرايخ الألماني الثانى فى عام ١٨٧١ اتخذ لنفسه  
اختصاصا تشريعيا كاملا على الرسوم الجمركية وضريبة الانتاج •  
وظلت الحال كذلك حتى عام ١٩١٨ • وكان من حق الرايخ فرض  
ضرائب مباشرة ولكنه لم يستعمل هذا الحق الا فى فترة الحرب العالمية  
الأولى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) لتمويل ميزانية الحرب •

وفى ظل دستور وعمار استمر الرايخ فى ممارسة حقه فى  
فرض أغلبية الضرائب وجبايتها •

ولما جاءت الحكومة الاشتراكية الوطنية سلبت مابقي لها من سلطة فى فرض الضرائب وأصبحت جميع أنواع الضرائب تحت سلطة الحكومة المركزية .

ولما بدأت سلطات الاحتلال عملها فى ألمانيا عام ١٩٤٥ وجدت أن الجانب الأكبر من الضرائب تحت سلطة الحكومة المركزية فأبقت الحال على ما كانت عليه ، وكل ما هنالك أنها أصبحت تنولى جباية الضرائب بدلا من الحكومة المركزية المنحلة .

#### ٩ - تدخل سلطات الاحتلال :

لقد تبين لنا حتى الآن أن الحكام العسكريين لمناطق الاحتلال كانوا على اتفاق فيما يخص الأساس الفدرالى للقانون الأساسى . والواقع أن هذا الاتفاق جاء نتيجة للتساهل الذى أبدته بعض النواحي تجاه الأخرى . ولقد رأينا فى مؤتمر لندن كيف كان الخلاف شديدا بين وجهة النظر الفرنسية من ناحية ووجهة النظر الأنجلو أمريكية من ناحية أخرى .

#### توجيهات الحلفاء تفتقر الى الإيضاح والتحديد :

كانت القاعدة الاولى التى وضعها الحكام العسكريون لمناطق الاحتلال فى ألمانيا - التى امترشدها مؤتمر سيميه والمجلس البرلمانى - انشاء جهاز حكومى فدرالى فى ألمانيا يستهدف فى النهاية اعادة انشاء ألمانيا المتحدة ، على أن يكون مفهوما أن هذا النظام الفدرالى يصون حقوق الولايات المشتركة فى الاتحاد ويمنح الحكومة



المركزية سلطة كافية ويحتوى على ضمانات لصيانة حقوق الأفراد وحياتهم •

وكانت خطة الحلفاء المبدئية هى الاكتفاء بتقديم توجيهات عامة وتجنب التدخل المباشر فى المناقشات التى تدور فى المجلس البرلماني الألماني • وكانت سلطات الاحتلال هذه تعتمد على الاتصالات غير الرسمية بين مندوبيها والمندوبين الألمان ، ولكن خطة سلطات الاحتلال باعث بالفضل وكثرت الخلافات بينهم بشأن نظام الاحتلال وطريقة ادماج منطقة الاحتلال الفرنسية فى المنطقتين البريطانية والأمريكية •

وكان من المتوقع أن تسع شقة الخلاف بين سلطات الاحتلال فتشمل الدستور الألماني نفسه غير أن لهفة الحلفاء الغربيين على ضم ألمانيا الغربية الى منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى أدى بها الى تجنب اقحام سلطات الاحتلال فى المسائل المتعلقة بالدستور الألماني الجديد •

واتجهت الحطة الاستراتيجية التى وضعها الألمان الى اعداد الدستور الجديد ثم عرضه على سلطات الاحتلال كتلة واحدة ، وكان اعتقادهم أن هذه السلطات لن تلبث أن توافق عليه برمته أو ترفضه برمته •

وعند اجتماع زعماء الأحزاب الألمانية مع الحكام العسكريين لمناطق الاحتلال فى ١٦ من ديسمبر حاول الدكتور كونراد اديناور أن يفتح باب المناقشة فى تكوين مجلس الولايات وسلطاته وكذا فى

المسائل المالية وأن يطلب الحكام العسكريين بإبداء وجهة نظرهم في هذه المسائل ، غير أنه كان موضع نقد شديد من ممثلي الحزب الاشتراكي والديموقراطيين الأحرار وأحزاب الوسط . وقد رد أديناور على هؤلاء بأنه لم يفهم قصد ممثلي الأحزاب الأخرى عندما اجتمع بهم ، ولكن ممثلي الأحزاب الأخرى أيقنوا أنه كان يقصد بالالتجاء الى سلطات الاحتلال أن يحرز مكاسب للحزب الديموقراطي المسيحي على حساب الأحزاب الأخرى .

#### **المناقشات التي دارت بين الحكام العسكريين :**

في ١٦ من فبراير بدأ الحكام العسكريون مناقشة الدستور الألماني الجديد وفي أثناء المناقشات قدم مستشاروهم الماليون والسياسيون اقتراحات بادخال تعديلات على النصوص التي قدمها المندوبون الألمان . وقد وجه كل من الجنرال كوينج الحاكم العسكري لمنطقة الاحتلال الفرنسية والجنرال كلاي قائد منطقة الاحتلال الأمريكية نقدا شديدا الى الدستور الجديد .

وانه وأن كانت وجهة النظر الامريكية والفرنسية تلاقيا عند النظام الفدرالي كانت كل منهما تعالج موضوعا من زاوية خاصة . كانت فرنسا ترى في النظام الفدرالي نوعا من توزيع السلطة في ألمانيا وعدم تجميعها في حكومة مركزية . أما الهدف الرئيسي لفرنسا فهو وضع تحفظات شديدة في النظام الأساسي لسلطات الاحتلال بشأن استبقاء اشراف الحلفاء مع ألمانيا وتقييد حرية ألمانيا

فى التنمية الصناعية والسيطرة على موارد اقليمى الرور والساار  
لاعتقادها أن هذه أشياء لابد منها لآمن فرنسا ، أما النظام الفدرالى  
فى ذاته فلم يكن يعنى فرنسا كثيرا أو قليلا . ونتيجة لذلك فقد  
كان موقف فرنسا من النظام الفدرالى فى ألمانيا يتسم بالصلابة والمرونة  
فى آن واحد .

فمن جهة كانت فرنسا تستهدف لا مركزية واسعة المدى  
تزيد فى اتساع مداها على ماتطلبه حليفاتها بريطانيا وأمريكا ولكنها  
لم تتمسك بطريقة معينة لتحقيق ذلك الهدف ، بل كانت على استعداد  
للانتقال من خطة الى أخرى للتوفيق بينها وبين حلفائها ما دامت هذه  
الخطة لا تخرجها عن الهدف الذى تسعى لتحقيقه .

والواقع أن فرنسا كانت تدرك ما يتبعه الولايات المتحدة  
الألمانية من النظام الفدرالى أكثر من حليفاتها ، ولو أن سلطات الاحتلال  
عملت بمشورة فرنسا ما وقع صدام بينها وبين الألمان . وأهم ما امتاز  
به موقف الجنرال كونيغ والحاكم العسكرى لمنطقة الاحتلال الفرنسى  
هو العمل على حماية الادارات الاقليمية من تدخل السلطات الفدرالية  
وهذا ما يتفق كثيرا مع وجهة نظر الولايات الألمانية .

وبينما كانت المحاذات الخاصة بموقف سلطات الاحتلال من  
الدستور الألمانى المقترح تسير سيرها العادى وجدنا أن سلطات  
الاحتلال الفرنسية والبريطانية وقفت فى صف على حين وقف الجنرال  
كلالى ممثل سلطات الاحتلال الأمريكية فى صف وحده .

كان ممثلاً للاحتلال البريطاني والفرنسي على قرب من حكوماتهما يتلقون تعليماتهما السريّة أما جنرال كلاي فتفصله عن واشنطن الاف الأميال وكان لديه تفويض من حكومته بأن يتصرف فى الموقف بما يرى ..

والخطأ الذى وقعت فيه أمريكا - عن حسن قصد منها هو اصرار الجنرال كلاي على أن يكون النظام الفدرالى فى ألمانيا صورة للنظام الفدرالى الأمريكى وتجاهل بذلك الاعتبارات التاريخية والجغرافية والاقتصادية التى تسود ألمانيا بل ورغبات الألمان أنفسهم باستثناء البافاريين . وكان كلاي يرى أن الدستور به نقص كبير من ناحية ازدواج حق المواطن بين الحكومة الفدرالية وحكومة الولايات وأن حق الولايات فى التشريع مبهم كما أنها محرومة الاستقلال بتدبير شئونها المالية . كذلك كان يرى الجنرال كلاي أن لكل من الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات الحق فى اقامة نظامها القضائى والادارى الخاص بها .

فاذا انتقلنا الى موقف بريطانيا من النظام الفدرالى المقترح لألمانيا نجد أن هم بريطانيا الأول هو التمجيل بتحصيل الألمان مسئولية تدبير شئونهم بأنفسهم حتى لا يتحمل الاقتصاد البريطانى أعباء نفقات الاحتلال وتقديم المعونة لألمانيا وهى فيما هى فيه من المعجز . وكان الجانب البريطانى يخشى أن يؤدى أى اعتراض أو اقتراح تعديل فى الدستور الى اطالة الاجراءات ، ومن ثم الى تأخير الوقت الذى يتحمل فيه الألمان شئون تنظيم حكومتهم . وكان لدى بريطانيا

فكرة أخرى ترتبط بالعدالة ، فهي ترى أنه من العدل ترك الحرية للألمان في وضع النظام الذي يرونه أوفق لحكم بلادهم طالما أنهم سوف يتحملون مستقبلا مسئولية رعاية هذا النظام •

أضف الى هذا أن حكومة العمال البريطانية كانت تعطف على الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب المسيحي الديمقراطي الحر في حين أن أمريكا كانت تقف من الاشتراكيين الألمان موقف الريبة •

وكان هناك أسبوعان من التوتر وحرب الأعصاب وقف فيهما كل من ممثلي سلطات الاحتلال وممثلي الأحزاب الألمانية موقف الريبة والحذر • وراجت الشائعات بأن سلطات الاحتلال لديها خطة للاتفاق مع الحزب الديمقراطي المسيحي وهو صاحب الغالبية في ألمانيا الغربية وذلك في حالة امتناع الاشتراكيين عن التمشي مع رغبات الحلفاء •

وكانت هناك اشاعة أخرى مضادة بأن أرست يفين وزير خارجية بريطانيا سوف يحاول اقناع زميله الأمريكي والفرنسي عند اجتماعه بهما في مؤتمر وزراء الخارجية في واشنطن بوجهة النظر البريطانية التي ترمى الى التفاهم مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي •

وفي ٥ من ابريل تلقت لجنة وضع الدستور الألماني بريقة من مؤتمر وزراء خارجية الحلفاء المنعقد في واشنطن تشير الى أن وزراء خارجية المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا قد أحيطوا علما بأن لجنة الدستور تضع مواد القانون الأساسي بالاتفاق مع ممثلي

الأحزاب الألمانية المختلفة وان هذه اللجنة ستجعل فى اعتبارها الأول  
التوصيات التى قدمها الحكام العسكريون فى مناطق الاحتلال الثلاث  
البريطانية والأمريكية والفرنسية وهذه التوصيات تطابق نصوص اتفاقية  
لندن التى تقضى بإشياء حكم فدرالى ديمقراطى فى ألمانيا •

ويرى وزراء الخارجية الثلاثة أن تكون القرارات التى تضعها  
لجنة الدستور بحيث تؤدى الى التعاون مستقبلا بين السلطات الفدرالية  
الألمانية وسلطات الاحتلال •

وهكذا بدت برقية وزراء الخارجية وكأنها تأيد لموقف الحكام  
العسكريين فى حرب الأعصاب الناتجة بينهم وبين ممثلى ألمانيا •

وكان لبرقية واشنطن وقع سيئ على نفوس أعضاء الحزب  
الاشتراكي الديمقراطي حتى انه عقد اجتماعا هاما فى هانوفر ووضع  
مسودة جديدة للدستور على ضوء موقف سلطات الاحتلال • وانبرى  
الدكتور اديناور وحزبه المسيحي الديمقراطي للتنديد بموقف  
الاشتراكيين ووصفهم بأنهم يسعون الى الفرقة ويعطلون توحيد ألمانيا •

وأخيرا عقد أعضاء لجنة وضع الدستور اجتماعا مع الحكام  
العسكريين على أن يكون هذا آخر اجتماع يعقد بين الطرفين للبحث  
فى نصوص الدستور المقترح • ولم يسع الحكام العسكريين الا  
الموافقة على الصيغة التى قدمها الألمان ، حتى أن الجنرال كلاي  
نفسه قال : لم يسعنى بعد أن رأيت استعداد زميلي البريطانى  
والفرنسى للموافقة على الدستور المقترح الا أن أنزل على رغبتهما والا

انهت بتأني تسيبت فى تعطيل انشاء حكومة فدرالية فى ألمانيا الغربية .

وما ان تمت موافقة ممثلى سلطات الاحتلال حتى بادرت لجنة وضع الدستور بتقديمه الى المجلس البرلماني فوافق عليه فى ٨ من مايو كما صدقت عليه سلطات الاحتلال فى ١٢ من مايو .

#### ١٠ - النتائج :

يتبين لنا مما سبق أن الصيغة النهائية للدستور الفدرالى انما هى من وضع الألمان أنفسهم ، وهى تتمشى مع التقاليد الألمانية مع بعض تعديلات لمطابقة الظروف الطارئة للتوفيق بين وجهات النشاط المختلفة التى تسود ألمانيا الغربية فى الوقت الحاضر . ولم يكن لسلطات الاحتلال أثر كبير فى وضع نصوص الدستور الا فيما يتعلق بحق الولايات فى تقدير وجاية الضرائب الرئيسية . ولما كان هذا لا يتعارض مع رغبة أقلية كبيرة من الألمان وأنه يتمشى مع ما سبق أن جرى به العرف فى ألمانيا فهو والحالة هذه يتفق مع القول بأن الدستور كان من وضع الألمان أنفسهم .

هناك رأى يقول بأن نقل السلطة من أيدي قوات الاحتلال الى حكومة ألمانية مسئولة فى عام ١٩٤٨ كان سابقا لأوانه ولكن ما دام ذلك قد تقرر فعلى دول الاحتلال أن تترك للألمان الحرية الكاملة فى تنظيم شئونهم بأنفسهم ولهم فقط أن يحصلوا على الضمانات التى تصون الأمن .

وقد خرج مجلس الولايات من هذا النضال وهو حجر انزاوية  
فى بناء النظام الفدرالى فى ألمانيا • فهو أكثر أهمية للدفاع عن حقوق  
الولايات ومصالحها من المحكمة الدستورية نفسها وخاصة ان  
الألمان لا يفسحون المجال أمام السلطات القضائية لاعادة النظر فى  
التشريعات الفدرالية •

حقيقة ان المحكمة الدستورية تعتبر فيصلا فى المسائل الخاصة  
بأى نزاع يتعلق بمدى ما لمجلس الولايات من سلطات ، ولكن  
لا تنسى من جهة أخرى أن هذا المجلس يعين نصف أعضاء هذه  
المحكمة •

أضف الى ذلك ان طريقة تكوين هذه المحكمة الدستورية  
واجراءاتها يمكن تغييرها بقانون فدرالى •

وقد أثبت مجلس الولايات فى السنوات الخمس الأولى من  
الحكم الجمهورى أنه يمثل مصالح الولايات أكثر من أى مجلس سابق  
من نوعه •

والواقع ان اعتماد النظام الفدرالى الى حد كبير على مجلس  
الولايات أثار انتقادا شديدا فى ألمانيا ، وقيل بحق أنه لو اتفق وجود  
حزب وطنى يسيطر على البرلمان الفدرالى - ربما فيه عدد كاف من  
أعضاء مجلس الولايات - لأمكن تعديل بل إلغاء الأوضاع الفدرالية  
التي نص عليها الدستور • وهذا حقيقى ولكنه يصدق أيضا على أى  
نظام فدرالى حتى النظام الأمريكى نفسه • اذ لو استطاع أى حزب



أمريكي أن يسيطر على الكونجرس وثلاثة أرباع الهيئات التشريعية في الولايات لأمكنه اجراء أى تعديل فى النظام الفدرالى الأمريكى دون أن يلقى معارضة •

وفى ألمانيا تجد أن مجموعة أصوات بافاريا وسكسونيا السفلى ، وهما الولايتان اللتان تشتد فيهما نزعة الحكم الذاتى بالاضافة الى أية ولاية من الولايات السبع الأخرى تنضم اليها ، كافية لابطال أى تعديل دستورى يمس النظام الفدرالى •

أضف الى ذلك ان أى تعديلات دستورية ترمى الى إلغاء وضع الولايات بصفتها وحدات قائمة بنفسها مكونة للاتحاد الفدرالى أو ابطال حقها فى الاشتراك فى التشريع الفدرالى غير مسلم بها مطلقا •

ويمكن ايجاز ما قدما فيما يلى : ان النظام الفدرالى فى ألمانيا الغربية يمتاز بأمرين :

١ - اعتراف كل ولاية على حدة واعتراف الاتحاد بوجه عام بأن المهمة المنوط بها كل من الولايات والاتحاد تقوم على أساس تقديم مصلحة الشعب على أية فئة أو ولاية معينة •

٢ - ان النظم الموضوعة لحماية الاتحاد الفدرالى انما هى فى جوهرها سياسية وليست قضائية الا اعتبارا ثانويا •

هذا وان ما يتصف به النظام الفدرالى من مرونة مقترنة بالضمانات الكافية ليوحى بأن الالمان بعد محاولات متعددة وأخطاء كثيرة قد اكتشفوا أخيرا أنهم عثروا على ضالهم المنشودة وهى اتحاد فدرالى يتسم بالاستقرار والبقاء •



## الفصل الثالث

### الحكومة الفدرالية البرلمان الفدرالى رئيس الجمهورية

١ - الحوادث التى حوت فيما بين مارس سنة ١٩٣٠ ومارس سنة ١٩٣٣ وما خلقتة من آثار :

عندما بدأت لجنة وضع الدستور النظر فى سلطات رئيس الجمهورية والمستشار ( رئيس الوزراء ) والوزراء الفدراليين والعلاقة القائمة بين هؤلاء بعضهم وبعض وبين البرلمان الفدرالى ، وضمت اللجنة نصب أعينها الظروف التى مكنت هتلر أولا من استقلال الموقف ثم ما قام به بعد ذلك من إلغاء دستور ويمار وسيطرته على ألمانيا كلها .

وليس معنى هذا أن دستور ويمار كان به من النقص ما أتاح لهتلر أحداث الانقلاب وذلك ان هتلر لم يصل الى ما وصل اليه نتيجة استفتاء شعبى أو بعد اجراء انتخابات عامة ، لا ، بل نه لم يكن قد حصل على أغلبية فى مجلس الريخستاج ، ولكن لا يفيب عن أذهانتنا ان دستور ويمار كان يتسم بالمثالية ، فقد جمع بين دفتيه خير ما فى دساتير العالم .

أما لجنة وضع الدستور الجديد فعالية أعضائها كانوا أعضاء فى الرايخ أو فى برلمان بروسيا أو فى الأحزاب البرلمانية . وهم عند

م - ٤ أنشاء جمهورية ألمانيا

اجتماعهم لوضع الدستور الجديد لم يقوّاتحت تأثير فكرة خيالية أو وهم باطل بل كانوا واقعين يراعون الأوضاع القائمة فعلا فى ألمانيا والظروف المحيطة بها .

فى مارس سنة ١٩٣٠ قامت آخر حكومة ائتلافية فى ويمار ، وكان المستشار هو هيرمان مولر من الحزب الاشتراكى الديموقراطى أما حكومة الائتلاف فتكون من الحزب الاشتراكى الديموقراطى ومن الحزب الديموقراطى وحزب الشعب والحزب البافارى ، ولم تكن هذه الوزارة الائتلافية تعمل طبقا لسياسة مشتركة لأن كل حزب كان يحتفظ باتجاهاته الخاصة . كما أن المستشار كان يواجه ضغطا متواصلا من الأحزاب المكونة للائتلاف مطالبة بمناصب لأعضائها وزيادة فى التمثيل النسبى طبقا لكبر الحزب واتساع دائرة نفوذه .

ولقد سقطت وزارة مولر بسبب الخلاف القائم بين الأحزاب المكونة للائتلاف الوزارى على رفع نسبة التأمين ضد البطالة وقامت على أثرها وزارة هينريش براوننج من أحزاب الوسط ومن الأحزاب البورجوازية ، وهذا مما أدى الى ضعف وزارته لافتقارها الى تأييد الأحزاب اليمينية المتطرفة . وأصدر براوننج برنامجا للمالى عن طريق قرارات جمهورية بدلا من أن تمر بالطريق العادى وتحصل على موافقة الريخستاج ، ولما اقترح الريخستاج ضد هذه الاجراءات ، عمد براوننج الى حله واجراء انتخابات جديدة فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ . وفى هذه الانتخابات قفزت مقاعد النازى من ١٢ الى ١٠٧ ، وكان أمام هتلر عدة أبواب مفتوحة : فلما أن يسيطر بالقوة ،

وأما أن يفوز بأغلبية في الريخستاج ، وأما أن يدخل في ائتلاف برلاني وأخيرا يقنع رئيس الجمهورية بتعيينه مستشارا مع منحه سلطات استثنائية لمواجهة الطوارئ .

وقد أخذ هتلر يقلب فكره في أى الطرق يتبع وأخيرا لاحت له فرصة طيبة عندما قفزت نسبة مؤيديه في انتخابات برلمان بروسيا من ١٨,٣٪ الى ٣٦,٣٪ . ولما اختار المارشال هيندنبورج رئيس الجمهورية ففراز فون باين لمنصب الاستشارية بدلا من مولر لقي تأييدامن الجيش ومن هتلر . وفي هذه الفترة عمل هتلر على زيادة عدد أعضاء حزبه الوطني الاشتراكي في الريخستاج فقفز عددهم من ١٠٧ الى ٢٣٠ ، وصاروا هم والشيوعيون يكونون أغلبية برلانية ، مثلما حدث من قبل في برلمان بروسيا . وفي الانتخابات البرلانية التالية ازداد عدد الأعضاء الشيوعيين مما أفرع الوطنيين وعلى الأخص الجنرال كورت فون شليخر فاستقالت وزارة فون باين وبدأ المارشال هيندنبورج يستأنف اتصالاته بهتلر .

وأخيرا استقر الرأي على قيام وزارة ائتلافية من الوطنيين والوطنيين الاشتراكيين وأحزاب الوسط على أن يتولى هتلر منصب المستشارية ويكون فون باين نائبا له . ومن المناصب الهامة التي حصل عليها حزب النازي منصب وزير داخلية بروسيا حيث تولاه جورنج . ولما أجريت انتخابات جديدة فاز النازي بأغلبية في الريخستاج بعد أن قام جورنج بدور هام في اخماد انفاس الشيوعيين سواء بالارهاب أو بالاعتقال أو بالسجن .

ونخرج من كل هذه المتناقضات بأن تركيز السلطات العليا في أيدي الريخستاج ورياسة الجمهورية أدى الى تيجتين هامتين :

الأولى : أن الأحزاب البرلمانية عجزت عن وضع برامج حزبية انشائية كما عجزت عن تحمل مسئولية تكوين حكومة قادرة على تنفيذ سياسة مرسومة واعداد القيادة اللازمة لادارة شئون البلاد في أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية •

والنتيجة الأخرى : هي أن السلطات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية في خلال الأزمات البرلمانية الطويلة الأجل يمكن اساءة استخدامها واستغلالها في القضاء على الحكم الدستوري •

ولذلك عكفت لجنة وضع الدستور الجديد على ايجاد حل لمشكلة اقامة حكومة قوية من الأحزاب البرلمانية المختلفة دون أن تمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة كما كانت الحال في دستور ويمار •

ولكن هذا ليس بالأمر الهين : فالحكومة المكونة من عدة أحزاب لا تستطيع بأية حال أن تؤدي عملا تنفيذيا ذا فاعلية حقيقية لأنه ينقصها التناسق والانسجام ، كما أنه لم يبد في الأفق القريب امكان قيام حزب واحد أو حزبين كبيرين في ألمانيا يستطيع أحدهما أو كلاهما الحصول على الأغلبية البرلمانية اللازمة لقيام وحدة أو قيامهما وحدهما بتشكيل مثل هذه الحكومة القوية •

ورأت اللجنة أن تحد من السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الى حد كبير : من ذلك أن يتم انتخابه بوساطة نواب الجمعية الوطنية

بدلاً من أن يتم ذلك بانتخابات شعبية مباشرة، وليس لرئيس الجمهورية الحق في إرغام الولايات على اتباع طريق معين يريده هو ، كما أنه ليس له الحق في إصدار تشريعات لقرارات جمهورية في حالات الطوارئ • وليس لرئيس الجمهورية الرأي النهائي في اختيار مستشار الجمهورية ( رئيس الوزراء ) ، كما أنه ليس من حقه إعفاء المستشار من منصبه أو حل البرلمان الفدرالي ( البوندستاغ ) الأفي حالة واحدة •

هذا موجز للعلاقات التي حددها الدستور الجديد بين المستشار والبرلمان الفدرالي ورئيس الجمهورية •

## ٢ - تشكيل السلطة التنفيذية :

هل الجمهورية برلمانية أو رئاسية ؟

أول ما واجه لجنة وضع الدستور بعد أن استقر رأيها على إيجاد حل لمشكلة الحكم بإقامة هيئة نيابية من الأحزاب المختلفة ، هو اما الاحتفاظ بالجمهورية البرلمانية التي أقرها دستور ويمار من قبل أو التخلي عن هذه التقاليد الماضية نهائياً وإنشاء هيئة تنفيذية متجة الى فترة معينة •

كان رأى الاشتراكيون الديمقراطيون الاحتفاظ بالشكل البرلماني للحكومة مع العمل على تدعيم هذا النظام ، أما الحزب الديمقراطي المسيحي فقد وافق أيضاً على وجهة نظر الاشتراكيين بشرط إجراء

اصلاح فى نظام الانتخاب يبعث على وجود نوع من الاستقرار  
للحكومة •

فاذا انتقلنا الى حزب الديموقراطيين الأحرار وجدناه يسعى بكل  
جهده لاقامة هيئة تنفيذية متخبة لفترة معينة ، وكان من رأيهم أن  
تقوم الجمعية الوطنية بانتخاب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات على  
أن يكون من حقه وضع السياسة العامة للدولة وتعيين الوزراء وأن  
يجرد من السلطات التى كانت ممنوحة سابقا لرئيس الجمهورية فى  
حالات الطوارئ كما يجرد من حق حل البرلمان الفدرالى •

وهكذا استقر رأى فى النهاية على أن تكون الجمهورية برلمانية  
لا رياسية •

#### **انتخاب المستشار :**

قضت نصوص الدستور الجديد على أن يكون انتخاب المستشار  
على ثلاث مراحل : فقد يقدم رئيس الجمهورية اسم مرشح الى البرلمان  
الفدرالى بحيث يتم انتخاب هذا المستشار اذا ما حاز أغلبية الأصوات  
فاذا لم يوافق البرلمان على مرشح الرئاسة فعليه أن يقدم من طرفه  
مرشحا آخر يحوز الأغلبية فى فترة ١٤ يوما • فاذا لم يتم انتخاب  
المستشار فى مدى الأربعة عشر يوما فمن حق رئيس الجمهورية فى  
مدى سبعة أيام أن يعين المرشح الذى أحرز غالبية الأصوات عند  
الانتخاب أو أن يعمد الى حل البرلمان •



وهذه الطريقة تجعل دور رئيس الجمهورية في اختيار المستشار دورا قانونيا •

كذلك حددت مهلة أدناها أربعة أيام وأقصاها ٢٣ يوما لتشكيل الوزارة الفدرالية فإذا لم يتم التشكيل في هذه الفترة فهناك حلول ثلاثة : فاما حل البرلمان ، واما أن يقوم مجلس الولايات بدلا من البرلمان الفدرالى بانتخاب المستشار ، واما أن يتم انتخاب المستشار في البرلمان الفدرالى نفسه بنسبة أقل من الأغلبية المطلقة •

وقد رأت الأحزاب البرلمانية من مصلحتها أن تتفق بطريقة ما على انتخاب المستشار والا فانها مهددة بحل البرلمان الفدرالى ومواجهة انتخابات جديدة اذا مضت المهلة الدستورية التى يبلغ أقصى مدى لها ثلاثة أسابيع دون أن تنتهى الى رأى قاطع فى انتخاب المستشار •

#### ١ - تعزيز سلطة المستشار وإضعافه سلطة رئيس الجمهورية : -

ما ان انتهت لجنة وضع الدستور من طريقة انتخاب المستشار حتى اتجهت الى تعزيز سلطته نسيا حيال الأحزاب البرلمانية وحيال رئيس الجمهورية وحيال زملائه فى الوزارة الفدرالية • فوضع نص يقتضى بأن يعبر البرلمان الفدرالى عن عدم ثقته بالمستشار بانتخاب خلف له يحوز أغلبية أصوات الأعضاء ومن ناحية أخرى فقد منح المستشار حق طلب الثقة من البرلمان ، فإذا لم يحصل على الثقة فمن حقه حل البرلمان بعد الحصول على موافقة رئيس الجمهورية أو مطالبة رئيس

الجمهورية بإعلان حالة الطوارئ • كذلك ليس من حق رئيس الجمهورية أن يعزل المستشار دون أن يكون البرلمان قد انتخب خلفا له • أما سيطرة المستشار على الوزارة فمبشها النص الرسمي على أنه وحده المسئول عن السياسة العامة للدولة وكذلك لأنه الوحيد من بين أعضاء الوزارة الذي يتم انتخابه في البرلمان الفدرالى وأنه مسئول شخصا أمام هذا البرلمان وان تعين الوزراء وبقاءهم فى مناصبهم متوقف على قرار منه •

### **الاقتراع بعدم الثقة :**

كان من ضمن قرارات شيمسيه أن البرلمان الفدرالى يستطيع أن يعبر عن عدم ثقته بالمستشار بانتخاب خلف له ومطالبة رئيس الجمهورية بعزل المستشار السابق • وهذا النص يقوى مركز المستشار لأن موافقة أغلبية أعضاء البرلمان على انتخاب خلف للمستشار ليست بالمسألة الهينة بالنسبة للأوضاع الحزبية القائمة فى ألمانيا •

### **حل البرلمان الفدرالى وتشريعات الطوارئ :**

ولما كانت لجنة الدستور قد أقرت نظام انتخاب مستشار يستند الى أقلية برلمانية فقد عملت على تدعيم سلطته تجاه الأغلبية البرلمانية المنشقة عليه بحيث تستطيع عند الضرورة أن تعطى الموافقة على التشريعات المختلفة • ذلك أن اللجنة خصته بإجراءات :

فاما أن يهدد بحل البرلمان أو يعلن تشريعات الطوارئ • واذا

كان من حق المستشار أن يعتمد الى حل البرلمان فان هذا الحق يخضع لعدة قيود • فعليه قبل أن يشرع في اتخاذ هذا الاجراء أن يتقدم للبرلمان بطلب الثقة وأن يتم الاقتراع على الثقة بالمستشار أو سحبها منه قبل أى اجراء خاص بحل البرلمان • وإذا ما عمد المستشار الى اتخاذ قرار بحل البرلمان • فان البرلمان من ناحيته يستطيع أن يوقف قرار الحل بانتخاب خلف لهذا المستشار •

حقيقة ان لرئيس الجمهورية حرية التصرف فى موافقة المستشار على حل البرلمان أو رفض طلبه ولكن حرية التصرف هذه مقيدة بالمصلحة العامة ، وبأن المستشار قد يعتمد الى اعلان تشريعات الطوارئ • وفى أى من هذه الحالات فان الموقف لابد أن يثير أزمة دستورية قد تنتهى باستقالة المستشار أو رئيس الجمهورية •

وإذا ما تقدم المستشار بطلب اعلان تشريعات الطوارئ فانه لا بد له من الحصول على موافقة رئيس الجمهورية وكذلك على موافقة مجلس الولايات على أن تعرض كل تشريعات الطوارئ على البرلمان الفدرالى ، فاذا رفضها أو أجرى فيها تعديلات لا توافق عليها الحكومة فان مشروعات القوانين التى قدمتها الحكومة تصبح قوانين فعلية اذا حصلت على موافقة مجلس الولايات • وفترة الطوارئ محدودة بمدة أقصاها ستة أشهر الا اذا استقال المستشار أو عزل خلال هذه الفترة •

وقد فرقت لجنة الدستور بين تشريعات الطوارئ التى تأتى

نتيجة لأزمة داخل البرلمان والحالات الأخرى التى تأتى لنكبة طارئة أو اضطراب داخلى فى البلاد أو هجوم عسكرى عليها : ففى الحالة الأولى يبطل عمل البرلمان مؤقتا الى حين انتهاء الأزمة ، أما فى الحالة الأخرى فلا بد من موافقة البرلمان الفدرالى على التشريعات التى تعدها الحكومة لمواجهة الطوارئ أى أن البرلمان لا يبطل عمله الا بقوة  
قاهرة •

ولقد كان الوزراء مسئولين أمام الريخستاج فى دستور ويمار أما فى الدستور الجديد فلم يعد الوزراء مسئولين أمام البوند ستاج « البرلمان الفدرالى » اذ المسئول الوحيد أمام هذا المجلس هو المستشار ( رئيس الوزراء ) فقط • ولم يحدد الدستور عدد الوزراء الذين يقع اختيار المستشار عليهم ، بل ترك هذا الأمر لتقدير المستشار نفسه وحاجات الدولة •

وهكذا نجد أن المستشار مطلق الحرية فى اختيار وزرائه دون تدخل من البرلمان الفدرالى أو من رئيس الجمهورية •

حقيقة ان النص يقول : ان رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويمزلهم بناء على اقتراح المستشار ولكن هذا نص شكلى فقط • فقد جرت العادة ألا يرفض رئيس الجمهورية الاستجابة لرغبات المستشار فى هذا الموضوع •

ورأى المستشار هو المسيطر على هيئة الوزارة ومركزه يعيد الى مخابراتنا ذكرى عهد الرئيس الأمريكى لنكولن ، فقد كان أحيانا

يطرح رأيا للمناقشة في مجلس الوزراء ويأخذ الأصوات المؤيدة للرأى والمعارضة له ، ثم يتلفت يمنة ويسرة ويقول : الموافقون خمسة والمعارضون ثلاثة ، اذا نأخذ برأى الأقلية ! •

ويرجع السر في هذا الوضع الشاذ في الدستور الفدرالى لألمانيا الاتحادية الى أن واضع الدستور راعوا أن تشمل هيئة الوزارة ثلاثة نماذج :

١ - النموذج البسماركى •

٢ - النموذج الجماعى ( مجلس الوزراء ) •

٣ - نموذج التخصص وهم الوزراء الفنيون ذوو الخبرة في شئون وزاراتهم •

ومن عمل المستشار أن يقدر عندما تعرض مشكلة معينة : هل حل هذه المشكلة يتطلب اجماعا أو رأيا خاصا لوزير فنى •

### رئيس الجمهورية :

يقرر النص الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية أن يتم هذا الانتخاب في جمعية وطنية مكونة من أعضاء البوندستاج « البرلمان الفدرالى » والبرلمانات الاقليمية التى تمثل الولايات الألمانية المختلفة • وقد كان هدف لجنة الدستور من هذا النظام عدم تركيز السلطة والتأييد الشعبى فى أيدي رئيس الجمهورية بحيث يناقش البرلمان الفدرالى فى هذا السيل •

وهذا الوضع مستمد من وضع رئيس الجمهورية فى دستور  
ويمار الذى وضعه برويس ، وكان يريد به أن يجعل منصب رئيس  
الجمهورية فى ألمانيا مماثلاً لما هو قائم فى الملكية البريطانية • غير أن  
بين الحالتين فارق كبير : فملك بريطانيا فوق المنازعات الحزبية  
السياسية وهو يتصرف طبقاً لمشورة وزارة مسئولة مستندة الى تأييد  
أغلبية برلمانية ، فى حين أن رئيس الجمهورية فى ألمانيا الاتحادية له  
الحرية فى اختيار مستشار من الأقلية البرلمانية كما أن له الحق فى حل  
البرلمان بناء على مشورة مستشار يستمد مركزه من أقلية برلمانية •

وهناك فارق آخر بين منصب الملكية فى بريطانيا ومنصب الرئاسة  
فى جمهورية ألمانيا الاتحادية وهو أن توقيع الملك على القوانين ليس  
الامسألة شكلية فى حين أن توقيع رئيس الجمهورية على هذه القوانين  
أكثر من مجرد مسألة شكلية ، فهو مضطر ألا يوقع هذه القوانين  
الا اذا اقتنع بأنها لاتعارض مع الدستور الفدرالى واذا لم يستطع البت  
فى عدم وجود هذا التعارض فعليه أن يلجأ للمحكمة الدستورية  
للاستئناس برأيها فى هذا الموضوع •

ومن هذا نرى أن رئيس الجمهورية فى ألمانيا الاتحادية يعتبر  
خط الدفاع الأول ضد أية ممارسة لسلطات تشريعية تتنافى مع  
نصوص الدستور •

#### ٤ - الخاتمة :

يوجه بعض النقاد الى هذا الدستور الألمانى اقتراضه حالات

ليس من المحتمل أن تعود إليها ألمانيا مرة ثانية • كذلك يوجه نقد آخر الى لجنة الدستور بأنها افترضت استحالة قيام نظام برلماني في ألمانيا الغربية على أساس نظام الحزبين •

ويعترض آخرون ومنهم البروفسور فريد ريش جلوم البافاري قائلين : ان الاحتياطات التي تضمنها القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية لن يمنع في المستقبل أن يجد موقفا كذلك الذي واجهه المارشال هندنبورج بين عامي ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، مما أدى الى انهيار الحكم الدستوري • ولقد علق كارلوشميت على هذه التعليقات قائلا : « لقد اخترنا السير نحو تقرير العلاقة بين البرلمان والحكومة

ورئيس الجمهورية مستهدفين في ذلك وضع حد للأزمات السياسية وسد الطريق أمام أى جهاز فدرالى لالقاء أعباء المسؤولية على عاتق جهاز آخر ، وتجنب الفرار من مواجهة الأزمات الحقيقية » •

واذا ما جدت تغيرات أساسية في الأوضاع السياسية للبلاد ولم يستطع الدستور مواجهتها فيحسن هنا الالتجاء الى استفتاء شعبي بدلا من محاولة البحث عن حل مأخوذ من الأنظمة القائمة التي لا يستطيع مواجهة مثل هذا الموقف •





## الفصل الرابع

### الأحزاب وقانون الانتخاب

#### ١ - تطبيق قانون الانتخاب

الملاحظ أن لجنة الدستور عند تحديد العلاقة بين الحكومة الفدرالية والبرلمان ورئيس الجمهورية افترضت وجود عدة أحزاب برلمانية فاحتفظت بنظام التمثيل النسبي بدلا من الاخذ بنظام الانتخاب العادى الذى يفوز فيه من ينال أغلبية الأصوات .

والواقع أن اللجنة راعت فى ذلك المصالح الحزبية قبل أى اعتبار آخر ، وذلك على افتراض أن هذه الاحزاب لا بد أن تمثل جميعا فى البرلمان الفدرالى ، واذن فلا بد من الالتجاء الى نظام التمثيل النسبى . وعلى حين أراد الاشتراكيون والديموقراطيون والديمقراطيون الاحرار وأحزاب الوسط والشبيوعيون الاحتفاظ بنظام التمثيل النسبى مع ما فى ذلك من مغامرة فإن الحزب الديمقراطى المسيحى والاتحاد الاشتراكى المسيحى كانا يريدان أن يستبدل بهذا النظام نظام الاقتراع العام .

ومن رأى مؤيدى التمثيل النسبى أن التقاليد البرلمانية فى ألمانيا والظروف الخاصة للبلاد وماضيها يوحى بتمدد الأحزاب

البرلمانية وأن اغفال هذه الاعتبارات التاريخية والتقليدية بوضع قانون انتخابي على أساس الاغلبية العادية على أمل أن يؤدي ذلك الى برلمان من حزين - أمر « مشكوك فيه » . وعلى فرض أن هذا النظام أدى الى تخفيض عدد الاحزاب البرلمانية الى اثنين فقط فان هذا لا بد أن يتم على حساب الملايين الذين تبدد أصواتهم وآراؤهم السياسية بتطبيق هذا النظام .

ولقد اتخذ قانون الانتخاب شكله النهائي وهو نظام التمثيل النسبي المعدل لارضاء ممثلي الاحزاب المختلفة في لجنة وضع الدستور تنفيذا للتعديلات التي فرضتها سلطات الاحتلال .

والواقع أن قانون الانتخاب تم اصداره استجابة لرغبة سلطات الاحتلال وذلك على الرغم من الاعتراضات الكثيرة التي وجهتها الى الأحزاب السياسية المختلفة .

ولقد ظل كل من الحزب الديمقراطي المسيحي وحزب الاتحاد الاشتراكي المسيحي متمسكين حتى النهاية بمبدأ الاقتراع المطلق بعد أن ثبت لديهما من انتخابات البلدية في أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ أن الفرصة مهيأة أمامهما ليتزعا الأحزاب البرلمانية في الانتخابات العامة القادمة .

كذلك كانت أصواتهما موزعة في جميع أنحاء ألمانيا ، وكانت لهما الاغلبية الكبرى في ولايتي شمالي الراين - سفاليا وبافاريا ونسبة كبيرة في بافاريا - بادن - هيلند - بلامينات وورتمبورج

— هوهنزولرن ، كما كان لهما معاقل قوية في هيس وورتمبرج  
بادن وشلزوريج — هلشتين •

وقد أثبتت تجربة دستور ويمار أن اليساريين كانوا  
يتكثلون خلف حزبين رئيسيين في حين أن أحزاب الوسط تعددت  
وتشعبت مبادئها وآراؤها •

وتمسك الديموقراطيون بالأحرار بمبدأ التمثيل النسبي  
لاعتقادهم أن هذا هو الطريق الوحيد كي يكسبوا مقاعد في  
مجلس البوند ستاج ، وكان هذا أيضا حال الشيوعيين الذين  
لم يكن لديهم أى أمل في الحصول على مقاعد اذا ما طبق نظام  
الاقتراع العام •

فاذا تركنا هؤلاء وهؤلاء وانتقلنا الى الاشتراكيين نجد  
أن قواتهم كانت مركزة في مناطق معينة في ألمانيا دون غيرها ،  
واذن فليس من مصلحةهم الأخذ بمبدأ الاقتراع العام بل الأصح  
لهم التمسك بمبدأ التمثيل النسبي كي يستطيعوا الفوز بعدد أكبر  
من المقاعد البرلمانية •

هذا هو الوضع الحزبي الذي كان يسود ألمانيا عند وضع  
قانون الانتخاب • وبعد خمسة أشهر من المفاوضات مع مثلى  
الأحزاب المختلفة وضعت لجنة الدستور قانون الانتخاب في  
٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ • وكلل هذا القانون ضد رغبات

الحزبين الكبيرين : الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاشتراكي  
المسيحي . وجاء في نصه مايلي :

يتكون مجلس البوندستاج ( البرلمان الفدرالى ) من ٤١٠  
أعضاء : نصفهم يمثلون الدوائر الانتخابية على أساس الأغلبية  
العديدة والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبي ، وتوزع  
المقاعد البرلمانية على الولايات طبقا لتعداد سكانها وعلى كل  
حزب أن يعرض قائمة بأسماء مرشحيه الفدرالية ... الخ .

وفي ٢ من مارس أعلنت سلطات الاحتلال أن لجنة وضع  
الدستور ليس من اختصاصها تحديد طريقة انتخاب أعضاء  
البرلمان الفدرالى بل ان هذا يترك أمره الى النظام الانتخابي  
الذى تضعه الولايات لنفسها ، ولها أن تسترشد بمشروع  
قانون الانتخاب الذى وضعته لجنة الدستور وتسير على  
منهاجه . وقد أصدرت سلطات الاحتلال هذا التصريح على الرغم  
من أن أحكام الولايات الوطنيين أوضحوا للحكام العسكريين  
قبل ذلك بعام حاجة البلاد الى قانون انتخاب فدرالى . وأن  
الحبراء الذين اجتمعوا فى مؤتمر شيمسيه أيدوا ذلك الاتجاه وأن لجنة  
الدستور وضعت مشروع قانون انتخاب .

وليس من السهل تحليل أسباب هذا القرار المتأخر الذى  
اتخذته القيادة العسكرية لسلطات الاحتلال ، ومن المحتمل أن  
يكون نتيجة لرغبة الفرنسيين والأمريكيين فى تطبيق نظام

فدرالى بعيد عن المركزية • وقد حاول الجنرال كلاى الحاكم  
المسكرى الأمريكى تبرير موقفه أمام الألمان فصرح بأنه فى  
الاتحاد الفدرالى فى الولايات المتحدة تخصص كل ولاية بقانون انتخابى  
خاص •

ولنا هنا أن تساءل : اذا كان الامر كذلك فلم احتفظت  
سلطات الاحتلال بهذا القرار مدة ثمانية أشهر ، بعد أن أقره  
مؤتمر لندن ؟

الواقع أن الفرنسيين كانوا يهدفون الى تطبيق اللامركزية  
على نطاق واسع وألا تقتصر هذه اللامركزية على الحكومة  
فقط بل تمتد الى الأحزاب السياسية وقاعات العمال • وقد  
تكون هذه الاعتبارات هى التى حددت موقف الأمريكين  
أيضا ، ويبدو كذلك أن الأمريكين كانوا يستهدفون ألا  
يمتفيد الشيوعيون من نظام التمثيل النسبى فيحصلوا على  
مقاعد فى البرلمان الفدرالى •

أما الحاكم المسكرى البريطانى فقد أعلن منذ البداية  
أنه لا بد من صدور قانون انتخابى وعندما كثرت المشكلات  
حول هذا الموضوع وقف المندوب البريطانى موقفا محايدا •  
وكان رد الفعل الذى أحدثه قرار سلطات الاحتلال فى  
ألمانيا حاسما واجماعيا فلقد انبرى فون برتاند ممثل الحزب  
الديموقراطى المسيحى فى لجنة الدستور وأبلغ ضباط اتصال  
الحلفاء أنه ليس من الممكن تكوين مجلس نيابى فدرالى على

أساس قوانين انتخابية مختلفة ، لأن هذا قد يؤدي الى عدم تمثيل الرأي العام في البلاد تمثيلا صحيحا . واجتمع الحكام الوطنيون للولايات الألمانية في كونجستين بتاريخ ٢٤ من مارس وأصدروا قرارا اجماعيا بضرورة وضع قانون انتخابي موحد ، واتمسوا من الحكام العسكريين التصديق على مشروع القانون الانتخابي الذي وضعتة لجنة الدستور .

وقد اقترن تصريح الحكام العسكريين الخاص بقانون الانتخاب بتصريح آخر لهم تضمن اعتراضاتهم على الدستور . وأعلن الرأي العام الألماني أن حلفاء الغرب لن يستطيعوا تنفيذ رغباتهم الا على حساب توحيد ألمانيا الغربية ووضعها تحت حكومة ألمانية مسؤولة . وفي ١٤ من أبريل تخاذل الحكام العسكريون وأبلغوا لجنة الدستور أنها صاحبة الاختصاص في اصدار قانون الانتخاب بشرط أن يظل الجهاز الانتخابي في أيدي الولايات المختلفة .

وفي ١٠ من مايو أصدرت لجنة الدستور الصيغة المعدلة لقانون الانتخاب بأغلبية ٣٦ صوتا ضد ٢٨ وفي هذه المرة أيضا اعترض الديمقراطيون المسيحيون والاشتراكيون المسيحيون كما فعلوا في المرة الأولى .

ويلاحظ أن الصيغة المعدلة لقانون الانتخاب حافظت على مبدأ التمثيل النسبي مع اذخال بعض التعديلات .

وفي ٢٣ من مايو اجتمعت لجنة الدستور لاصدار القانون  
الأساسي •

وفي ٢٨ من مايو وجه الحكام العسكريون مذكرة الى  
الحكام الوطنيين للولايات الالمانية طالبن منهم ابداء رأيهم في  
التعديلات التي أدخلوها على قانون الانتخاب •

وقد كان غرض الحكام العسكريين من ذلك أن يقوم  
الحزبان الكبيران وهما الديموقراطي المسيحي والاشتراكي  
المسيحي بمعارضة هذا القانون وهذا هو ماتم : فان ممثلي  
الحزبين طالبوا بإجراء تعديل جديد في القانون بحيث تصبح  
نسبة التمثيل النسبي ٦٠ الى ٤٠ بدلا من ٥٠ الى ٥٠ •

وبلا بلغت أنباء هذا التعديل بقية الاحزاب قارت فائرتها  
وبادر ممثلو الحزب الاشتراكي والحزب الديموقراطي الحر  
وأحزاب الوسط بأفكار حق حكام الولايات في تعديل قانون  
الانتخاب وطالبوا ألا يجرى أى تعديل في هذا القانون الا عن  
طريق لجنة الدستور وعقد الدكتور شوماخر مؤتمرا صحفيا في  
ميونيخ ندد فيه بموقف الحلفاء الغربيين لأنهم انتهكوا دستور  
بون ولم يرض على موافقتهم عليه الا بضعة أيام، كما عدلوا قانون  
الانتخاب طبقا لرغباتهم •

ووجه شوماخر اتهامه الى الحزب الديموقراطي المسيحي  
بأنه يعمل من وراء ستار وأنه تواطأ مع سلطات الاحتلال

الفرنسية على تعديل قانون الانتخاب وإبطال التمثيل النسبي .  
وهذه شواهد بأن الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد ينسحب  
من الانتخابات القادمة بسبب هذه الظروف الطارئة .

وكان أديناور قد صرح بأن لجنة الدستور قد أعلنت منذ  
٢٣ من مايو منهاج الاشتراكيين الديمقراطي والديمقراطيين  
الاحرار واتهموا أديناور بأنه يعمل على إبعاد اللجنة عن الميدان  
كى يظل الجبوا له ولحزبه . وأخيرا تمت الموافقة على قانون  
الانتخاب بعد أن أجرى الحكام العسكريون تعديلات يسيرة  
لم تؤثر على موقف الاحزاب الصغيرة ولم تستبعد الشيوعيين  
من ميدان المعركة الانتخابية ، وكل ما خلقه التعديل من أثر أذ  
أهاج المرارة والحقد في قلوب الالمان ضدهم ، ذلك الحقد  
وتلك المرارة اللذين بدأ يثيران المخاطر عندما حاولت سلطات  
الاحتلال الاعتراض على الدستور وتعطيله .

## ٢ - نظام تعدد الاحزاب والوسائل الانتخابية في ألمانيا :

ان القول بأن نظام الانتخاب في ألمانيا ترتب عليه تعدد  
الاحزاب مبعضه سوابق برلمانية منذ سنة ١٩١٩ وهى الانتخاب  
على درجتين والتمثيل النسبي . أما الانتخاب على درجة  
واحدة ونظام الاغلبية العادية فانه يسود البلاد التى تسير على  
نظام الحزبين البرلمانيين أو التى توجه الى السير على هذا  
النظام .



ولتسائل هنا : ١٠ العوامل التي ترتب عليها تعدد الأحزاب في ألمانيا ؟ .

يفسر لنا موريس دوفيرجييه ذلك بقوله : ان نظام تعدد الاحزاب في فرنسا ( وطنه ) سببه الخلاف في وجهات نظر الرأى العام الفرنسى : فهناك مسائل رئيسية ينشق فيها الرأى العام الفرنسى بعضه على بعض : منها حرية العمل يقابلها التوجيه ، والاتجاه الدينى يقابله الاتجاه العلمانى ، والاتجاه نحو الشرق يقابله الاتجاه نحو الغرب .

ويقول دوفيرجييه : ان ما يقال عن فرنسا في هذا السبيل يصدق على ألمانيا : فهناك خلافات جوهرية بين المجموعات المختلفة في الشعب الالمانى حول مسائل الدين والنظام الاجتماعى والاقتصاد والقومية ضد الانفصالية .

واذا ماعرضنا لتاريخ الإمبراطورية الالمانية نجد فيه أنهم تدعو الى القومية الالمانية الشاملة على حين تدعو أخرى الى البروسية أو البافارية أو الهانوفرية أو الشلزويج هولشتينه . وكان هناك المحافظون والأحرار والبروتستانت والكاثوليك .

وعندما انحلت الامبراطورية وأقيمت مكانها الجمهورية ظهرت في الميدان العناصر الاشتراكية والشيوعية وبان أثر ذلك في الاتجاهات السياسية للرأى العام .

كذلك هناك رأيان مختلفان بشأن المركزية والحدالية .

من هذا تجد أن أساس الأحزاب السياسية الكثيرة في ألمانيا  
مرجه العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي حددت  
نظرة الناس إلى الأشياء .

ولقد وجد الحزب الديمقراطي المسيحي في شخص  
أديناور زعيما فذا له من قوة الشخصية والمهارة السياسية  
ممكنه من فرض زعامته على العناصر المتنافرة التي يتكون  
منها حزبه والأحزاب الأخرى المؤتلفة معه . وأهم من ذلك كله  
أنه خير من مثل ألمانيا الغربية بكفاية وجدارة في علاقاتها مع  
السلطات الغربية في أثناء فترة الاحتلال . وخير ما قدمه أديناور  
لحزبه ولألمانيا جميعها أنه استطاع كسب ثقة الحلفاء الغربيين  
وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . ولن يستطيع أحد من  
معاوني أديناور أن يسد الفراغ الذي يملؤه هو في المستقبل  
خلال من هم نقطة ضعفه .

وخير ما يقدم للحزب الديمقراطي المسيحي كى يضمن اطراد  
تقدمه إنما هو اختيار بروتستانتى ليكون خلفا لأديناور .  
ونقطة الضعف في أديناور أنه لا يصلح لوضع تتجه فيه ألمانيا  
الغربية وألمانيا الشرقية نحو الوحدة ، ففي هذه الحالة يجب أن  
يحل محله رجل ذو ميول أكثر اتجاهها إلى اليسار ، على أن  
يحفظ الخلف بتأييد متواصل من أحزاب اليمين .

ويرجع الفضل إلى زعامة أديناور في انعاش الاقتصاد  
الألماني واعادته إلى سابق عهده وانتهاء عهد الاحتلال واستعادة

ألمانيا لسيادتها على أراضيها • ولكن هذه التطورات نفسها تحمل بين طياتها عوامل اضعاف للوحدة : فقد قبل الالمان الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية لما يترتب عليها من إعادة الاقتصاد الألماني الى أوضاعه الطبيعية ورفع ألمانيا الى مركزها السابق بين الدول • أما وقد انتهت هذه المرحلة بنجاح فقد عادت بعض العناصر مرة أخرى الى نزعاتها الانفصالية ، كذلك هناك من الادلة ما يشير الى أن قوات العمال بدت تتحرك كي تنال نصيبا من هذه الطفرة الاقتصادية الهائلة التي طهرتها ألمانيا بعد الحرب •

والمشاهد أن الائتلاف الحزبي في ألمانيا يتبدد كلما اختتمت الظروف الداعية اليه والمعروف أن الحزبين الديمقراطي المسيحي والاشتراكي المسيحي حزبان مؤتلفان ولكن لكل منهما مصالحه الخاصة ، اذا كانت مقتضيات فترة ما بعد الحرب وظروف الحرب الباردة هي التي أدت الى الائتلاف القائم بين الحزبين فان زوال هذه الدواعي قد يؤدي من ناحيته الى انفصالهما •

كذلك فان هذا الائتلاف الحزبي يمثل في الوقت الحاضر روح الاعتدال والمحافظة وهي الروح الغالبة على الشعب الألماني في الوقت الحاضر ، فهل ياترى يطرأ على هذه الروح تعديل يدعو الالمان الى نبذ ولائهم لهذا الائتلاف الحزبي •

ويعاود الحزب الاشتراكي أن يبدو أمام الشعب الألماني

وكانه يسير في اتجاهات وطنية شاملة بعيدة عن الطبقية والتشيع  
لناحية ما ، ويحاول الحزب أن يثبت في الازدهان أن مشكلات  
ألمانيا الكبرى تنحصر في الناحيتين : الاجتماعية والاقتصادية .  
ومنذ أعلن برنامج في ارفورت عام ١٨٩١ وفي هيدلبورج عام  
١٩٢٥ ، طرأ على هذا البرنامج كثير من التعديل بحيث يستوعب  
الطبقة المتوسطة أو يفوز بتأييدها له . والبرنامج في جوهره  
بومىء ايماءة خفيفة الى لاسال وماركس وانجلز وبيل ثم يتجه  
اتجاهها قويا نحو حزب العمال البريطانى ومايتضمنه من ملكية  
الدولة للصناعات الرئيسية مع الاحتفاظ بالاقتصاد السوقى  
بعد تنظيمه ، ويجعل التخطيط الاقتصادى أساسا من أسس  
برنامج ويدعو الى اشراك العمال فى ادارة المؤسسات الصناعية  
والى تدعيم مركز صغار أصحاب الاعمال والزراع وتوسيع مدى  
الخدمات العامة .

هذا ويمثل الحزب فى البرلمان مجموعة من الأعضاء مهم  
٢٥٪ من ممثلى نقابات العمال و ١٣٪ من الخدمة المدنية  
و ١٤٪ من رجال الاعمال والزراع و ١٠٪ من المحررين  
والصحفيين وأصحاب المهن الحرة من محامين وأطباء ومهندسين  
ورجال الدين و ٨٪ من رجال الجامعات والمدرسين . ولم  
يحقق الحزب حتى الآن الا نجاحا جزئيا فى اجتذاب الطبقة  
العامة وأعضاء النقابات اليه . وتركز جهوده فى المدن والمراكز  
الصناعية ولكنه حتى فى هذه لايعتبر الا حزب الاقلية . ففى

عام ١٩٤٩ وهو من الأعوام التي بلغ الحزب فيها درجه كبير .  
من الازدهار لم يحصل الحزب في السبع والخسين دائرة التي  
تمثل ثلاثين مدينة كبيرة الا على ٣٩ مقعدا برلمانيا . ولو انضم  
الحزب الديموقراطى المسيحى الى الاحزاب الاخرى في هذه  
المدن لفقد الاشتراكيون ٢١ مقعدا من مقاعدهم . أما لو بقى الشيوعيون  
حائبهم فانهم يفقدون ثمانية مقاعد فقط .

وفي انتخابات ١٩٥٣ تكتلت الاحزاب الاخرى ضد  
الاشتراكيين في هذه الدوائر فلم يحصلوا الا على ٢١ مقعد .  
فقط في الثلاثين مدينة الكبرى في ألمانيا الاتحادية .

وفي سنة ١٩٥٧ استطاع الحزب الديموقراطى المسيحى أن  
ينزع من الحزب الاشتراكى عدة مقاعد .  
وهذا العرض العام يدل على أن الشعب الالماني لم يكره  
على استعداد في عام ١٩٤٩ لنظام الحزبين .

حقيقة أن الائتلاف الديموقراطى المسيحى والاشتراكى  
المسيحى حقق نصرا كبيرا في سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٧ ولكن  
لا تنسى أن هذا يواجه مشكلات داخلية كبيرة تتعلق بالزعامة  
والتنظيم والسياسيين الداخلية والخارجية ولا بد من إيجاد حل  
لهذه المشكلات اذا أريد أن تحتفظ الوحدة بين الحزبين  
بوضعها الحالى .

وختاما يمكن القول ان الاحتفاظ بقطاع كبير من التمثيل  
النمبى في النظام الانتخابى كان أجراء سليما .



## الفصل الخامس

### الحقوق الأساسية

#### ١ - التقاليد القومية المتعارضة :

نبدأ الحديث أولا بالمقصود هنا من عبارة الحقوق الأساسية :

ففي خلال القرنين الماضيين سار في بريطانيا وفرنسا وأمريكا وألمانيا وغيرها الرأي القائل بأنه يجب أن يكون للفرد نسبة كبيرة من حرية العمل في الشؤون الدينية والعقائدية والفكرية وحرية الاجتماع وعضوية أية رابطة دون أن يكون للسلطات حق التدخل في شئونه وأنه إذا كان لابد من تدخل السلطات في شئون الفرد فلا بد أن يكون ذلك عن طريق القانون وأن يخضع هذا التدخل لقيود خاصة من الاجراءات والضمانات تحول دون ممارسة السلطات لهذا التدخل بطريقة تحكيمية .

وذهب البعض الى أن هذه الحقوق أو الحريات مقدسة لأنها حقوق طبيعية أو انها منحة الهية أو أنها نبتت من عقد اجتماعي وهكذا ، وتطورت الظروف فأخذ البعض يعتقد أن هناك حقوقا أو حريات أخرى بجانب هذه الحقوق مثل حق الفرد في العمل والاجر العادل والتأمين ضد الشيخوخة وضد أخطار

لمرص والحوادث ، وكذلك حق الفرد في الحصول على مستوى من التعليم . وعلينا أن نفرق بين هاتين الدائرتين من الحقوق : الدائرة الاولى والدائرة الاخرى . فالمطلوب في الحالة الاولى هو أن « تكف » السلطات عن أن تفعل شيئا لمصلحة الفرد كي يستطيع ممارسة الحقوق أو الحريات المنصوص عليها أولا وسوف نشير الى الفئة الاولى من هذه الحقوق بأنها الحقوق الاساسية التقليدية ، كما نشير الى الاخرى بأنها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

فيما يتعلق بالحقوق الاساسية التقليدية يراعى مايلي :

١ - ان هذه الحقوق قد يتضمنها نص تفصيلي صريح في صلب الدستور وقد يترك تقديرها للقاضي أو المشرع أو الحاكم . وهذه الحقوق يضيق مداها أو يتسع طبقا للظروف القائمة . . ففى وقت الحرب مثلا يتقلص امتداد هذه الحقوق كذلك ربما لا يمارس الفرد حقه الاساسى الا بعد فترة من التطور وذلك كحق المرأة البالغ وحق تكوين النقابات وحقوق الأقليات . فهذه الفئات والافراد لم تحصل على حقوقها الا بعد كثير من الاضطرابات التى قد تصحبها أعمال العنف .

٢ - يمكن القول بوجه عام أن البريطانيين والامريكيين والفرنسيين والالمان مارسوا هذه الحريات خلال الجانب



الأكبر من القرن الماضي والقرن الحالي وذلك باستثناء فترات الحرر  
والحكومات الدكتاتورية أو الاستبدادية .

٣ - لم يتضمن الدستور الألماني حتى الحرب العالمية  
الثانية نصا على الحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها  
أفراد الشعب الألماني ، بل كانت هذه الحقوق موزعة بين  
التشريعات العامة وأحكام المحاكم وخاصة منها المحاكم الإدارية .

٤ - ليس معنى ماسبق في الفقرة « ٣ » أن الألمان كانوا  
أقل تمتعا بحقوقهم الأساسية أو أقل ممارسة لها من غيرهم من الشعوب  
أو أن أوضاع ألمانيا الاجتماعية كانت من الضعف بحيث أدى ذلك إلى  
ظهور الطغيان النازي .

### **الحقوق الأساسية في كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا :**

إذا وجهنا هذا السؤال : ما أصل الحقوق والحريات  
الأساسية ؟ وما العلاقة بين المواطن وبين الحكومة ؟ إذا وجهنا  
هذا السؤال إلى الأمريكي أو البريطاني أو الفرنسي أو الألماني  
تلقينا من كل واحد ردا مخالفا .

بالرغم من أن الدستور الأمريكي لا ينص على تلك الحقوق  
الثابتة « التي منحها الخالق للناس » كما هو وارد في « إعلان  
الاستقلال » فإن التعديل التاسع للدستور الأمريكي يتضمن  
نصا على هذه الحقوق ، والفكرة هنا هي أن واضع الدستور

الامريكى اعتبروا هذه الحقوق من البداية بحيث لا تحتاج الى نص •

والحقوق الاساسية التى تتضمنها التعديلات العشرة الاولى للدستور الامريكى تعتبر جزءا لا يتجزأ من دستور البلاد • وتفسير هذه الحقوق وماتضمنه من مدى يترك أمره للقاضى الفدرالى • غير أن حكومات الولايات اتخذت لنفسها حق الولاية القضائية فى هذا الميدان مما ترتب عليه فى حالات كثيرة الاعتداء على حقوق الاقليات وبمض الطوائف الدينية • ولذلك عمد القضاء الفدرالى فى كثير من المناسبات للتدخل فى تشريعات الولايات وتنفيذ القوانين فيها منذ سنة ١٩٣٥ وذلك لكىلا يتكرر ماحدث من الاعتداء على حقوق الأقليات •

أما البريطانى فيتصرف كما لو كانت حقوقه وحرياته الاساسية تتمتع بالحصانة ، وهذا لا يرجع الى مايسمونه القانون الطبيعى أو العقد الاجتماعى بل الى ما أقره العرف والتاريخ وماتم التراخى الاجتماعى على مراعاته ، ومن هنا يمكن القول بأن المواطن البريطانى ليست له « حقوق أساسية » ولكن له « حريات » أساسية يضع حدودها القانون فكل مالم يحرمه القانون مباح له •

و ضمان الحريات فى بريطانيا يتوقف على الروح التى تسود البرلمان والشعب ، ففى بعض الاحيان تقلصت دائرة هذه

الحريات الأساسية الى حد كبير ولكنها عادت الى الامتداد والانتساع  
في القرن الماضي .

وفي فرنسا التي يتخذ فيها القانون موقفا ايجابيا منظما  
نص على هذه الحقوق الاساسية في عدة بيانات ذات طابع  
دستوري قل ذلك أو كثر ولكن هذا لا يكفي ضمانا لها الا اذا  
تضمنتها مجموعة قانونية فاذا أراد المواطن الفرنسي اذن أن  
يبحث عن حقوقه الانسانية فعليه أن يتجه الى الهيئات التشريعية  
والى دور المحاكم وخاصة المحاكم الادارية كي تحافظ له على  
هذه الحقوق والحريات .

والفرنسي في هذا يقف موقفا مماثلا للألماني قبل عام ١٩٣٣ .  
وبرغم كل ذلك فالفرنسي لا يزال ينظر الى الحقوق والحريات  
الاساسية على أنها قواعد أعلى مكانة من مجموعة القوانين  
العادية وأنها تسيطر على الدولة عند ممارستها لسلطاتها .

#### ألمانيا من عام ١٨٤٨ - ١٩١٨ :

كانت ولا تزال الفكرة المائدة في ألمانيا أن الفرد لا يستطيع  
أن يمتلك حقوقا ضد الدولة لأن الدولة تعتبر مصدر كل هذه الحقوق  
أما حقوق الفرد وخصايته فهي مضمونة له داخل اطار الدولة  
التي لها عليه واجبات لها صفة الالزام .

وعندما انقلبت الجمعية الوطنية في فرانكفورت عام ١٨٤٨  
في مايو لتشييت دعائم الحركة الثورية التي قامت في ذلك العام

٦ - انشاء جمهورية ألمانيا

ولتوحيد الشعب الألماني تحت دستور وطني واحد وضعت أول مجموعة من الحقوق الأساسية . وقد اختلف الاعضاء في مدى وصفة هذه الحقوق ، فكانت هناك مدرسة « الحقوق الطبيعية » التي تعتقد أن هذه الحقوق لها وجود مستقل خارج نطاق الدولة وأن كل فرد يحملها الى المجتمع الذي يعيش فيه والذي منه تنبثق الدولة . أما أصحاب نظرية الدولة فيقولون ان الفرد لا يمتلك حقوقا خارج نطاق الدولة وأن الدولة هي مصدر الحقوق ولكنهم أشاروا الى أن الحقوق الأساسية ذات أهمية كبيرة وهذا هو الرأي الذي ساد الجمعية وقبلة الأحرار والراديكاليون والمحافظةون على السواء .

وفي ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أصدرت الجمعية الوطنية بيان اعلان الحقوق وهو يطابق رأى غالبية أعضاء الجمعية الوطنية . والفكرة الألمانية في اعلان الحقوق الأساسية للأفراد ليس المقصود بها هو ضمان حرية الفرد تجاه الدولة بطريقة سلبية بل الغرض الحقيقي منها خلق ظروف ايجابية تهيم للمواطن الاشتراك الفعلي في الحياة السياسية للدولة .

وفي القرن الماضي كانت سلطة الامبراطور تغطي على كل ناحية من نواحي النشاط العام في ألمانيا وكانت الارادة الملكية فوق كل ارادة ولم يتمتع بدرجة محدودة من الحرية والاستقلال الا فئة قليلة جدا تمثل في بعض الأشراف ورجال الدين . وكان التشريع وسن القوانين مقصورا على الامبراطور وأعوانه وليس لأية سلطة أخرى بجانبه أن تقوم بهذه المهمة

وقد حول فردريك وليام الاول وفردريك الاكبر في بروسيا  
البيروقراطية الألمانية الى جهاز للحكومة الشخصية التي تخضع  
خضوعاً مطلقاً لسلطة الامبراطور - بل ان الامبراطور لم يكن  
يعترف بسلطان القانون ولا بالقضاء ، وظلت الحال كذلك حتى صدرت  
مجموعة القوانين البروسية ومن هنا بدأ امبراطور ألمانيا يتجنب التدخل  
في أعمال السلطة القضائية .

ولقد كان البوليس الألماني يتمتع بسلطات واسعة فيما  
يتعلق بالمحافظة على الأمن والنظام .

وتختلف قاعدة ممارسة الحريات والحقوق العامة في كل  
من بريطانيا وأمريكا عنها في ألمانيا . ففي بريطانيا وأمريكا  
يفترض أولاً استمتاع المواطن بحقوقه وحرياته الأساسية كاملة .  
على أن يحد منها البوليس فيما يتعارض مع الأمن والنظام العام .  
أما في ألمانيا فالقاعدة عكسية اذ المفروض في ألمانيا ان النظام العام  
والامن هما المطلب الاول أى أن الوضع يبدأ بأوسع دائرة  
يعمل البوليس في نطاقها وعندما تستقر أوضاع السلطات  
المنوطة للبوليس يمكن حين ذاك افساح المجال لحرية الأفراد  
خارج دائرة نشاط البوليس .

### دستور ويمار :

ان أماننا صورة مضطربة للحقوق الأساسية في دستور  
ويمار فان هوجو بروس الذي وضع مستودة الدستور لم

يضمنها مجموعة الحقوق الأساسية • ويمكن تلخيص ما قام به دستور  
ويمار في سبيل اقرار الحقوق الاساسية بالعبرة الآتية : «وعود  
لم تجز» ذلك أن دستور ويمار كان في واد والشعب في واد  
آخر وكانت الخلافات مستحكمة بين الجماعات والطبقات  
المختلفة فهناك الاحزاب والمشرعون والفقهاء وطبقات المجتمع  
الألماني والعلماء وكل له رأيه وكل متمسك برأيه لا ينزل عنه  
وفي مثل هذا الجو المشحون بالخلافات والمتناقضات لا يمكن وضع  
قاعدة تنظم حياة الأفراد والجماعات • وهكذا سارت الأوضاع القديمة  
بقوة الدفع الذاتي •

## ٢ - الحقوق الأساسية في الدستور :

لم تكن الحقوق التي تضمنها دستور بون واسعة الآفاق  
كما كانت مثيلتها في دستور ويمار ولكنها تمتاز بقيمتها الواقعية  
وبأنها جزء من الدستور الجديد • ولقد أدرج دستور بون  
النصوص الخاصة بالحقوق الأساسية في مقدمته وبذلك تجنب  
ما قد يوحى باعتبارها ذات أهمية ثانوية مثلما حدث عندما  
أدرجها دستور ويمار في الحاشية • ولقد كان النص في الدستور  
الجديد من الوضوح ودقة التعبير بحيث يوحى بالثقة في أن  
هذه النصوص الخاصة بالحقوق الأساسية سوف تحقق الغرض  
منها • ولكن هناك ملاحظات على النصوص الخاصة بالحقوق  
الاساسية في دستور بون : فهل تطبق بصفتها قوانين عادية ؟  
واذا كانت لجنة الدستور قد ضمنت الدستور نصا على الحقوق

الأساسية فهل معنى ذلك أنها أغفلت ما يطلق عليه اسم الحقوق الاجتماعية ؟

**القيود التي فرضتها لجنة الدستور على الحقوق الأساسية :**

بما أن الحقوق الأساسية اعتبرت جزءا من القانون الدستوري فلنا أن نسأل :

ما الضمانات الكفيلة بعدم إساءة استعمالها ؟ وما القيود المفروضة عليها لمصلحة المجتمع ؟ •

لقد رأينا عندما تعرضنا للكلام عن الهيئات التشريعية في ألمانيا أن هذه الهيئات توسع دائرة الحقوق أو تضيقها كما تشاء . كذلك رأينا أن البوليس الألماني لديه سلطات عامة واسعة تخضع لقيود تفرضها عليها المحاكم الإدارية أو القانون ولكن القوانين الدستورية تختلف من عدة وجوه •

فالبرلمان يعمد الى فرض قيود على حق من الحقوق الأساسية ليؤدي ذلك بوساطة قانون لتطبيقه صفة العموم ، ولكن ليست له صفة التطبيق على حالة فردية • وقد نص القانون في مواضع عدة على القيود المفروضة على حرية الاختصاص وحرية عقد الاجتماعات وحرية الانتقال وحرية المسكن • ولكن لم تفرض أى قيود على حرية العقيدة • أما فيما يتعلق بحرية الرأى والصحافة والاذاعة والسينما والاجتماع فى الهواء الطلق والمراسلات والاتصال وممارسة الحرف والمهن المختلفة فليس هناك نص محدود •

وقد خلا الدستور الجديد من نص خاص بالسلطات الممنوحة للبوليس وهذا يعتبر مخالفة لما جرى عليه العرف ، فقد رأينا أن دستور ويمار نص على القاعدة القانونية التي بموجبها تمارس قوات البوليس سلطات عامة في الولايات المختلفة • وعندما انعقد مؤتمر شيمسيه نص على ذلك صراحة في مسودة قراراته •

وعلى كل فالحقوق الاساسية للأفراد تجد حمايتها في القضاء العادي وفي المحاكم الادارية ولكن المسائل المتعلقة بالمطالبة بين التشريع سواء كان فدراليا أو خاصا بالولايات وبين الحقوق الاساسية مرجعها جميعا المحاكم الدستورية الفدرالية •

ولقد رأينا كيف أن منح القضاء حق مراجعة التشريع أثار مخاوف واعتراض الكثيرين الذين رأوا في ذلك اخضاع السلطة التشريعية للسلطة القضائية وجعل المحاكم في وضع بحيث تصبح وكأنها بوليس على الهيئات التشريعية • وعلى الرغم من ذلك فقد أجمع أعضاء لجنة الدستور على اقرار هذا الوضع ففي الجلسات الاولى قرر هؤلاء الاعضاء بالاجماع انشاء محكمة دستورية لها سلطة الاشراف القضائي •

وقد أقرت سلطات الاحتلال هذه الاوضاع الجديدة ولكنها اشترطت أن يتضمن الدستور نصا على انشاء هيئة



قضائية مستقلة كى تفحص التشريعات الفدرالية وتفض ماقد  
ينشأ بين السلطات الفدرالية والولايات من نزاع وكذلك ماقد  
ينشأ بين الولايات بعضها وبعض من نزاع وتقوم هذه الهيئة  
أيضا بحماية الحقوق المدنية والحريات الخاصة بالافراد .

وقد أجمع الحزب الديموقراطى المسيحى الرأى على تأييد  
الاجراءات الخاصة بسيطرة الهيئة القضائية على الهيئة التشريعية وطالب  
بمحكمة دستورية لا يقتصر عملها على التحقق مما اذا كان القانون  
يطبق تطبيقا سليما بل من حقها التيقن مما اذا كان هذا القانون يتمشى  
مع نصوص الدستور .

كذلك طالب الحزب الديموقراطى المسيحى بأن يكون من حق  
المحكمة الدستورية التيقن مما اذا كان القانون لا يتعارض مع الحقوق  
الطبيعية وحقوق الانسان التى كفلها الدستور كما هو الحال فى المحاكم  
الفدرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تعتبر حارسا على الدستور  
وعلى حماية الحقوق الطبيعية للأفراد .

أما الاشتراكيون فقد كانوا فى هذا الباب أكثر تحفظا ،  
ولكنهم لم يتوانوا فى تدعيم سلطات المحكمة الدستورية . وقد  
يبدو هذا غريبا من الاشتراكيين الذين يتجهون اتجاهات تقدمية  
فى حين أن مثل هذه المحكمة الدستورية سوف تكون ذات طابع  
محافظ . ولكن هؤلاء الاشتراكيين كانوا يقصدون بتدعيم  
سلطة المحكمة الدستورية أن تستطيع اجبار حكومات الولايات  
على أن تعد من التشريعات والتنظيمات الادارية ما يطابق

السياسة القومية وكان يراودهم الأمل في أن هذه المحكمة الدستورية بطريقة تشكيلها لن تكون حبر عثرة في طريق تنفيذ برنامجهم الاشتراكي .

ولقد كانت القواعد التي وضعتها لجنة الدستور اعترافا صريحا منها بأن هذه المحكمة الدستورية تحمل طابعا سياسيا وكأنها في الحقيقة مجلس تشريعي ثالث . وقررت اللجنة أن يتم تشكيل المحكمة الدستورية من القضاة الفدراليين ومن أعضاء آخرين على أن يقوم البوندستاج ( البرلمان الفدرالي ) بانتخاب نصف الاعضاء والبوندسرات ( مجلس الولايات ) بانتخاب النصف الآخر أما المحكمة الفدرالية العليا وهي التي تنحصر مهمتها في المحافظة على التناسق في تطبيق القوانين الفدرالية فيتم تشكيلها من كبار رجال القضاء القانونيين .

ولم يحدد الدستور عدد أعضاء المحكمة الدستورية كما لم يحدد عدد أعضاء المحكمة الفدرالية العادية ، واذن فأى حزب لديه أغلبية في البرلمان الفدرالي أو في مجلس الولايات يستطيع احداث تغيير في تكوين احدي المحكمتين اذا رغب في ذلك .

ولم يرض خبراء القانون عن الوضع الخاص بحق السلطة القضائية في فحص أعمال الهيئة التشريعية ، فلم يمتص على تنفيذ الدستور الا بضعة أشهر حتى هب آبات وايسن يشنان هجوما على تضمين الدستور نصا يخول السلطة القضائية حق الفحص

وحجتهما في ذلك أن مثل هذا الوضع يخضع السلطة التشريعية لاشراف المحاكم وبدلاً من أن تمثل الادارة الشعبية العليا في الهيئة التشريعية التي ينتخبها الشعب فانها تنحصر في مجموعة صغيرة من القضاة ، ولما كانت المسائل التي تتاولها هذه المحاكم الدستورية في الغالب مسائل ذات طابع سياسي فكأن المحاكم تصدر أحكاماً في موضوعات ليست ذات طابع قضائي •

ولقد أثبتت قاعدة الفحص القضائي في أمريكا أنها سلاح ذو حدين : فهي من ناحية تحمي الحريات الفردية ، ومن ناحية أخرى تعطل الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية •

### ٣ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

على الرغم من أن جمهورية ألمانيا الاتحادية قد وصفت في الدستور بأنها دولة فدرالية ديمقراطية واجتماعية فان الاهتمام الأكبر اتجه الى الناحية الديمقراطية لا الى الناحية الاجتماعية • وهذا مخالف لما جرى في دساتير الولايات التي اعترفت بحق العامل في تدبير عمل له وفي حصوله على أجر عادل وعلى المساواة بين المرأة والرجل في الأجر وأن يمثل في ادارة المؤسسة مجلس عمالي وأن يؤمن ضد البطالة والمرض والاصابة والشيخوخة • وعلى الدولة أن تمنع الاحتكارات وأن تنقل مصادر الانتاج الى ملكية الدولة اذا تطلبت المصلحة العامة اتخاذ مثل هذا الاجراء •

ولنا هنا أن تسائل : لم عجز واضعو الدستور الفدرالى  
عما حققه واضعو دساتير الولايات ؟ •

للرد على هذا السؤال يجب ألا تغيب عن الأذهان الظروف  
المضطربة التى كانت تعمل فيها لجنة الدستور وأن كثيرا من  
الأعضاء بدءوا عملهم وهم يعتقدون أنهم انما يضعون دستورا  
مؤقتا •

كذلك لا ننسى أن الجو السياسى فى ألمانيا الغربية كان  
عرضة للتغير فى ذلك الوقت • فقد كانت البلاد فى أعقاب  
هزيمة ساحقة وانهيار اقتصادى كامل أصبحت به كل طبقات  
الشعب فى بؤس شامل • وقد اتجهت أنظار الجميع الى محاولة  
اقتاد القطاع الفردى فى اقتصاديات البلاد وهذا الاتجاه العام  
جعل من السهل اتفاق الأحزاب جميعا على وجهة نظر واحدة  
وهى انشاء حكومة ذات سلطات واسعة ولديها خطة واضحة  
لوضع أسس اقتصاد تحت اشراف مركزى •

وجاءت بعد ذلك مرحلة تبشر بتحسين أحوال النقد الألمانى  
ووعدت الحكومة الأمريكية بتقديم الأموال اللازمة لمساعدة  
النشاط الاقتصادى ، ومن هنا بدأت الافكار تتخذ اتجاها  
جديدا مخالفا بعض الشيء لما كانت عليه الحال من قبل • لقد بدأ  
الاشتراكيون يتطلعون الى اقتصاد موجه أساسه زيادة الضرائب  
على الأرباح والدخل ومراقبة الاستثمار والتجارة وزيادة حجم

قائمة الأجور وامكان مصادرة الملكيات التى طرأ عليها  
الازدهار .

وبالاختصار يمكن القول بأن لجنة الدستور عندما بدأت  
عملها كانت تعمل تحت ظروف يسودها القموض والابهام .

ولقد كان هناك نوع من التوازن بين أحزاب اليمين  
وأحزاب اليسار فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية بل  
ان كلمة اليمينيين كانت ترجح كلما تم الاتفاق بين الأحزاب  
المسيحية والحزب الألماني والديموقراطيين الاحرار . وكان من  
المتفق عليه مبدئيا فى لجنة الدستور تجنب اتخاذ قرارات تحدد  
الحقوق الاجتماعية والاقتصادية اذ أن هذا خير من اتخاذ قرارات  
متناقضة .

وبرغم ذلك فان اللجنة لم تترك هذه القاعدة ووجلت  
قضايا مضطرة لرعاية مطالب الهيئات القوية ومصالح بعض  
الفئات وخاصة نقابات العمال والملاك والكنيسة . كذلك عملت  
اللجنة على تنظيم العمال ووضع ضمانات لهم وتحسين ظروف  
العمل . وقد كان كل بند من هذه البنود موضع مناقشات حادة ،  
اذ أن كل حزب كان يسعى للحصول على ما يتفق مع برنامجه  
بقدر ما كان يسعى الى استبعاد كل ما يتعارض مع هذا البرنامج .  
وكان النظام السائد حين ذاك هو أن يعمل كل حزب على استغلال  
مواطن الضعف البارزة فى غيره من الأحزاب .

وقد ظهرت أشد الخلافات في موضوع نقابات العمال  
اذ وقف الاشتراكيون والشيوعيون موقفا يتعارض تعارضا تاما  
مع موقف الأحزاب البورجوازية •

### **نقابات العمال :**

وضعت لجنة الحقوق الأساسية نصا خاصا بهذا الموضوع  
يقرر أن حق تكوين جماعات لحماية وتحسين الظروف الاقتصادية  
مكفول لكل فرد كما هو مكفول لجميع الحرف والمهن • وكل  
ما يؤدي الى تعطيل هذا الحق يعتبر باطلا وكل الاجراءات التي تتخذ  
في هذا السبيل تعتبر اجراءات غير قانونية •

### **الملكية واليراث :**

بدأ الاشتراكيون الأعضاء في لجنة الدستور بمهاجمة الضمانات  
الدستورية لحقوق الميراث وحجتهم في ذلك أن قوانين الضرائب  
العادية كهيبة بمواجهة هذا الموضوع • وقدم الاشتراكيون نصا  
لتحديد معنى الملكية التي يعمل الدستور على حمايتها بأنها  
الملكية التي تضمن للمالك المحافظة على مستوى معيشته أو التي  
تضمن له أداء عمله • ولكن هذا الاقتراح لقي معارضة قوية  
من الأحزاب الأخرى • ثم قدم الاشتراكيون نصا آخر يدعو  
الى اسقاط حق الملكية عن كل فرد يسيء استعمالها وضربوا  
لذلك مثلا الشخص الذي يكسب البضائع المطلوبة للاستهلاك  
الشعبي أو قيام المؤسسات الصناعية بتمويل حركات معادية للنظام

الديموقراطى • وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح فى القرارات الأولى والثانية ولكنه أوقف فى القراءة الأخيرة بحجة أن هناك نصا مماثلا فى المادة ١٨ •

### نزع الملكية والتعويض :

نص دستور ويمار على أن نزع الملكية للمصلحة العامة لا بد أن يقابله تعويض كاف • ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين طالبوا بحذف عبارة « كاف » على أن يحل محلها نص دستورى يجيز نزع الملكية للمصلحة العامة بتعويض مخفض أو بلا تعويض

### إجراءات اشتراكية :

طالب معارضو المادة ١٥ التى تنص على الاجراءات الاشتراكية بحذف هذه المادة بحجة أنه لا داعى لنص صريح عليها وخاصة كل ما يتعلق بنزع الملكية • ورد الاشتراكيون بأن قتل موارد الثروة ووسائل الانتاج من الملكية الفردية الى الملكية العامة لا يدخل تحت باب نزع الملكية ولكنه تعديل للنظام الاقتصادى •

### الزواج والأسرة :

يرجع الفضل الى الكنيسة الكاثوليكية فى تضمين الدستور نصا على مسائل الزواج والأسرة ، كما أنه دليل على مالهذه الكنيسة من سلطان عميق على شعب ألمانيا الغربية • وكان المفروض أن تدخل هذه الموضوعات وما يتبعها من تشريعات تعليمية وثقافية

ضمن دائرة التشريعات المحلية في الولايات ولكن سلطات الاحتلال طالبت بأن ينص عليها في صلب الدستور وأرسلت مذكرة الى لجنة الدستور بهذا الخصوص في ٢٢ من نوفمبر • وكان أشد المعارضين لفكرة تضمين الدستور نصوصا خاصة بالزواج والأسرة هم الاشتراكيين ، وحجتهم في ذلك هي أنه لا يصح أن تفرض على الولايات المختلفة نظم هي في الاصل من صميم اختصاصاتها • وكاد الاشتراكيون يسيطرون على الموقف لولا أن انبرى لهم تكتل من الحزبين المسيحيين ومن الحزب الألماني وأحزاب الوسط • وأخيرا طالب الاشتراكيون بالاعتراف بالمساواة التامة في الحقوق بين النساء والرجال كما طالبوا بالاعتراف بحقوق الاطفال غير الشرعيين •

### المساواة بين الجنسين :

وقف الديموقراطيون الأحرار وأحزاب الكنيسة موقف المعارضة من ادراج النص الخاص بالمساواة بين الرجل والمرأة في صلب الدستور •

ومن ناحية أخرى أصر الاشتراكيون على أن يتضمن الدستور نصا صريحا عن المساواة بين الجنسين • وفي أثناء القراءة الاولى للمادة الخاصة بالمساواة هزم الاشتراكيون ورفض اقتراحهم • ولم تلبث لجنة الدستور أن وجلت قسما وقد غمرها سيل من الالتماسات التي قدمتها الجمعيات النسائية في جميع أنحاء ألمانيا الغربية •



وفي خلال القراءة الثانية لم يسمع اللجنة الا الاذعان ووافقت  
على النص الخاص بالمساواة بين الجنسين دون أى تعديل .

### حقوق الأطفال غير الشرعيين :

لقد كان للمناقشات التي دارت حول حقوق الأطفال غير  
الشرعيين الفضل في تفتيح الأذهان على الأوضاع الاجتماعية  
القائمة في ألمانيا الغربية حين ذاك . كان الاشتراكيون يطالبون  
بهذه الحقوق كاملة ولكن معارضهم أوضحوا أن الاعتراف  
بحقوق الأطفال غير الشرعيين تعترضه عدة عقبات عملية وفنية .  
فإذا كان من حق الابن غير الشرعى أن يحمل اسم أبيه وأن يطالب  
أباه بأعائه وأن يكون لهذا الطفل حق وراثته أبيه ، فمن العدل أن يكون  
لهذا الوالد حق الولاية الشرعية على هذا الابن في حين أن هذه الولاية  
قد سلم بها للأم . وهنا تقدمت الدكتورة سيلبرت قائلة : ان النساء في  
ألمانيا يزيد تمدادهن عن الرجال بمقدار سبعة ملايين ومن حق المرأة  
أن تكون لها السيطرة على حياتها الخاصة كما أن من حقها العمل على  
إسعاد أطفالها ولا بد اذن من الموافقة على منح الطفل غير الشرعى  
جميع الحقوق التي تكون بمنوحة للطفل الشرعى .

### حقوق اليتيم :

تختلف نظم التعليم الاجبارى في ألمانيا الغربية من ولاية  
الى أخرى : ففي بافاريا وشمال الراين - وستفاليا مدارس  
طائفية انجيلية وكاثوليكية ومدارس غير طائفية ، وللأيتام حق

اختيار المدرسة التي يرسلون اليها أبناءهم • وفي الولايات  
الأخرى مثل يادن - وورتمبورج وهيس وبريمنى لا توجد  
الا المدارس غير الطائفية فقط وهذه المدارس تقدم للأطفال ما هم  
فى حاجة اليه من تعليم دينى • والمشكلة هنا تنحصر فى مطالبة  
الأحزاب المسيحية بالألا يطلق حق الآباء فى ارسال أطفالهم الى  
مدارس التعليم الاجبارى • وقد أصر المطالبون بحرية اختيار  
نوع التعليم على موقفهم الى النهاية ولو أنهم هزموا عند الاقتراح  
بنسبة ١١ الى ١٠ ولم تقل عزيمتهم حتى بعد الهزيمة فطالبوا باجراء  
استفتاء شعبى فى مدى عام من بدء تنفيذ الدستور بادراج حق  
الآباء فى اختيار المدرسة الالزامية التى يرسلون اليها أبناءهم  
ولكن هذا الاقتراح لم تتم الموافقة عليه •

وقد عزز مركز أحزاب الكنيسة فى هذا الموقف الحملة التى  
قام بها الشيوعيون والاشتراكيون لاطلاق حرية التعليم واصرار  
الكنيسة على أن تحتفظ بسيطرتها التقليدية على تعليم النشء • وقد  
وجهت الكنيسة جانبا كبيرا من اهتمامها الى تعليم صغار  
اللاجئين الى ألمانيا الغربية من ألمانيا الشرقية وكذلك أبناء  
اللاجئين من بلاد السودان وسيليزيا والمجر •

## الفصل السادس

### النضج السياسي في ألمانيا الغربية

#### تقديم

لقد كان مجرى التاريخ الألماني في مئة السنة الماضية من الاثارة بحيث يصعب على المؤرخين الكتابة عنه دون تحيز : ففي النصف الأول من هذه المائة اتسمت كتابات المؤرخين عن ألمانيا بالكثير من التفاؤل الذي تبدد في الخمسين عاما التي تلتها •

ولكن اذا قدرنا أن المدينة الغربية وحدة لا تتجزأ وأن هناك تراثا خلقيا مشتركا وشعورا بالمسئولية السياسية بين الشعوب التي تمتلك معا هذا التراث المشترك أفلا يمكن حين ذاك أن تتخلى عن تلك الفكرة التي سيطرت على عقولنا والتي أدت الى ادانة الشعب الألماني أجمع ؟ أما أولئك الذين يصرون على اعتقادهم بأن الشعب الألماني شعب قد تأصلت في نفسه روح الاجرام ، فلنا أن نسألهم عما ارتكبته حكومات بلادهم من جرائم مماثلة •

لنسأل الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين عن أعمال القسوة والوحشية التي ارتكبتها كل شعب منهم ضد شعوب أخرى ولوث بها تاريخه •

لقد قمت بدراسة عميقة مستفيضة للمناقشات والجدل  
الذين تما في أثناء وضع الدستور ، وكذَ هدى من ذلك أن  
أكون فكرة سليمة عن مدى تأصل الجريمة في نفسية الألمان  
أو براءتهم منها •

إن هذا الدستور بخلاف ما كانت عليه الحال في دستور  
ويمار — جاء ثمرة جهود مخصصة قام بها واضعو هذا الدستور  
لمواجهة حقائق التاريخ الدستوري والسياسى للشعب الألماني  
ولوضع أسس سليمة لنظام فدرالى وحكم برلمانى وإقرار حق  
المواطن فى مجتمع حر • ولا أتفائل فأقرر أن ما جاءت به لجنة  
الدستور قد حقق أهدافه ، إذ أنه أمر سابق لأوانه ، ولكن  
لاشك فى أن الطريقة التى تم بها تشكيل لجنة الدستور والمناقشات  
والنزاع والجدل العنيف التى اتسمت بها أعمال اللجنة توحى  
كلها بأن ما حققته اللجنة كان عملا عظيما •

لقد كان واضعو دستور بون عمليين فلم يجمع بهم الخيال  
كما حدث من قبل فى فرانكفورت ولا هم كانوا أدياء كما حدث  
فى دستور ويمار •

لقد كان دستور بون مظهرا حقيقيا للديموقراطية النيابية ،  
فقد تمثلت فيه كل وجهات النظر المتعارضة التى تضطرب بها  
ألمانيا الغربية فى الوقت الحاضر • كما أن النصوص الدستورية  
وضعت كلها بحيث تمثل فيها الآراء المتضاربة والمصالح

المتعارضة للأحزاب التي تمثل الشعب الألماني بأكمله • ولذلك  
تستطيع القول بأن دستور بون بخلاف سابقه الدستور  
البسماركى ودستور ويمار - يعتبر علامة طيبة على مستقبل أحسن  
وان هذا الدستور سوف يقوى على أحداث الزمن كما قويت على  
أحداث الزمن دساتير أخرى فى بلاد أخرى •

لقد وضع هذا الدستور فى وقت أزمة اقتصادية خاقة  
ونضال مرير بين الغرب مثلاً فى أمريكا وبريطانيا وفرنسا  
والشرق مثلاً فى الاتحاد السوفيتى • ويرجع الفضل الى  
واضعى دستور بون فى أنهم استطاعوا أن يقودوا سفيتهم  
وسط هذه الأمواج الصاخبة المتلاطمة • فلا هم تراجعوا أمام  
تهديدات روسيا وتحذيرهم انشاء حكومة فى ألمانيا الغربية ،  
ولا هم خضعوا أمام الغرب مثلاً فى سلطات الاحتلال التى  
كنت تهددهم من وقت لآخر وتعطل قيامهم بمهمتهم الدستورية •  
ولقد لاحظنا فى الأيام الأخيرة أن الأحزاب الألمانية استطاعت أن  
ترتفع فوق المنازعات الحزبية التى سادت عهد وضع الدستور  
والأيام الأولى للحياة النيابية •

ولقد أذهل أوروبا الغربية بل العالم أجمع ما أظهره الألمان  
من قدرة فائقة على النهوض من كبوتهم وانهيارهم الاقتصادى  
منذ عام ١٩٤٩ •

حقيقة أن الظروف التى أحاطت بالألمان فى العهد الأخير

مثل حسن استخدامهم للمعونة الاقتصادية الأجنبية وعدم قيامهم بأداء التزامات فيما وراء البحار والمساهمة المتواضعة التي قدموها لنفقات الاحتلال ، كل ذلك مما ساعدهم على انعاش اقتصادهم واقتصادته من عثرته ، ولكن لا ننسى بجانب ذلك ما أظهره الألمان من قدرة هائلة على التنظيم وتعبئة قوى الشعب الألماني للنهضة الصناعية .

وقد غطى هذا النجاح الاقتصادي الكبير على الناحية السياسية ولكن هذه الناحية السياسية لاتقل أهمية وعظمة عن الناحية الاقتصادية . ففي السنوات السبع الأولى زعزت أركان جمهورية ويمار . وقد فشلت المحاولات التي قام بها المتطرفون اليمينيون واليساريون لتقويض دعائم الجمهورية الجديدة وسار التعمير والاصلاح قدما دون توقف ولم يقتصر نشاط الجمهورية الجديدة على شعبها فقط بل انها استوعبت ملايين من الألمان المعدمين واللاجئين الذين وفدوا عليها من بلاد أخرى وأدماجهم في نظامها الاقتصادي والاجتماعي .

وليس معنى هذا أن الألمان قد تخطصوا من مشكلاتهم فأمامهم المشكلة الكبرى وهي مشكلة توحيد شطرى ألمانيا الشرقي والغربي ، وأمامهم مشكلة أخرى وهي تسوية خلافاتهم

الاقتصادية والسياسية مع المجتمعات الأخرى سواء منها الأوروبية أو العالمية • ولكن ما حققوه منذ قيام جمهورية بون يوحى بأنهم سوف يتغلبون على هذه العقبات ويجدون حلاً لمشكلاتهم كما أنهم سوف يكونون على صفاء مع جيرانهم ويتمسكون بأهداف السلام •

تم الكتاب





# هيئة قناة السويس

## اعلان

تعلن هيئة قناة السويس « ادارة الاشغال » عن طرح عملية انشاء أرصفة غير عميقة من الستائر اللوحية ببور فؤاد - فى مناقصة عامة تحدد لفتح مظاريقها جلسة ظهر الاثنين ٢٢ من أكتوبر ١٩٦٢ . . . ويمكن الحصول على مستندات هذه العملية من مكتب المناقصات والعقود ادارة الاشغال بالاسماعيلية نظير دفع مبلغ عشرين جنيها مصريا يضاف اليه مبلغ خمسمائة مليم فى حالة إرسال المستندات بالبريد . . .

وتقدم العطاءات داخل مطروقين يختم الداخلى منهما بالشمع الاحمر ويعنون المطرووف الخارجى باسم السيد/رئيس هيئة قناة السويس « ادارة الاشغال » ويرفق بالعطاء تأمين مؤقت قدره الفان وخمسمائة جنييه . . . ولن يلتفت الى العطاءات غير المستوفاة التأمين المطلوب . . . .



١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

٤٠٨٨ - ٤٠٨١٤ } تليفون  
٤١٠١٢ - ٤٥٣٤٦ }





١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج  
٤٠٥٨٨ ٤٠٧٥٣ -  
تليفون - ٤٠٨١٤ ٤١٠١٢

43  
'7

Bibliotheca Alexandrina



0242157

الثلث ٣ قروش

العدد ٢٨٧